جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية
تخصص: محاسبة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر بعنوان:

مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية
"دراسة ميدانية"

من إعداد الطالبتين:
- بن فرحات مليكة
- عمران سومية

إشراف الأستاذ:
- أ.د. سماي علي

أعضاء لجنة المناقشة:

د. رميدي عبد الوهاب	رئيسا
د. سماي علي	مشرفا ومقررا
د. بوعرار أحمد شمس الدين	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله،ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه،فإن لم تستطيعوا فادعوا له " .

نحمد الله الذي منّ علينا بنعمة العقل وأرشدنا إلى طريق العلم كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف **"سّماي علي"** على ماقدمه لنا من إرشادات و توجيهات قيمة، كما نقدم أسمى عبارات الشكر و التقدير إلى جميع الأساتذة الأفاضل ونخص بالذكر الأستاذ **بوعرعار أحمد شمس الدين**، والأستاذ **مولوج كمال**، والأستاذ **رميدي عبد الوهاب**، والأستاذ **بولصنام محمد** على النصائح والتوجيهات، ونشكر كل من قدم لنا العون و مد لنا يد المساعدة و زودنا بالمعلومات اللازمة سواء من قريب أو بعيد لو بكلمة طيبة .

و أخيرا نسأل الله عز و جل أن يوفقنا لما يحب و يرضى إنه ولي ذلك و القادر عليه.

والحمد لله رب العالمين

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.....إلى من علمني العطاء دون انتظار.....إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمده في عمره ليقطف ثمارا بعد طول انتظار

إلى الماس الذي لا ينكسر.... نبع العطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي وعلمني طرق الارتقاء....إلى أبي الحبيب

إلى التي رفع الله مقامها.... وجعل الجنة تحت أقدامها... وأولى الناس بصحبتي,,,, إلى نبع الحنان صاحبة القلب الصافي,,,, وصاحبة الفضل ، والتي مهم فعلت وقلت لن أوفيها حقها ,,,, أمي العزيزة أطال الله عمرها وحفظها وشفاها

إلى ملائكة الأرض شقائق النعمان...الذين احتظنوني وزرعوا الورد في طريقي... إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون....شقيقاتي.. نبيلة، سارة، نسيمة، مرية، فهيمة، وكتكوتة البيت ومرحه نهى

إلى أولاد أختي ... أيمن، حمزة، وتسنيم، وأزواجهم محمد ،رشيد وخطيبي فاتح

إلى رفاق الدرب وأروع البشر...إلى إخوتي الذين لم تلدهم أمي...إلى زملاء في الدراسة وأخص بالذكر صديقة الروح وحبيبة الفؤاد رتيبة تاهمي التي كانت سندا في حياتي الجامعية... إلى أمينة قديد جوهرة نادرة ورفيقة مؤنسة.. إلى سمية وليلي وأمال ولا أنسي من شاركتني هذا العمل وتحملتني مليكة... وإلى كل من عرفني سواء من قريب أو بعيد وكان دعما في مشواري... إلى كل الأساتذة من بداية مشواري الدراسي إلى نهايته

وشكرا

سومية

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله فارق النوا، و جاعل الليل و النهار و الصلاة و السلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه و سلم.

أهدي هذا العمل إلى من قرن الله عز وجل اسمهما باسمه فقال:

" و اعبدوا الله و لا تشركوا به شيئا و بالوالدين إحسانا"

الآيـة 36 سـورة النساء

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح و الفلاح إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار... إلى من علّمني العطاء دون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

أرجو الله أن يمدّ في عمره ليقطف ثمارا بعد طول انتظار نبع العطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي و علمني طرق الارتقاء.... إلى أبي العزيز أطال الله في عمره الذي كان لي سندا وعونا في هذه الحياة والذي لم يبخل عليا بدعواته حفظك الله لنا.

إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها وأولى الناس بصحبتي، إلى نبع الحنان صاحبة القلب الصافي، وصاحبة الفضل والتي مهما فعلت وقلت لن أوفيها حقها إلى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت علي في الصغر ومدت لي يد العون في الكبر، إلى نبع الحنان وسر الأمان وزينة الوجدان إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلاّ من عينيها أمي الحنونة.

إلى من ربتني جدتي زهراء الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من ترعرعت معهم إخوتي: عبدو، يوسف، يسرى، وإلى برعم العائلة محمد هيثم، حفظه الله.

إلى أختي مونى و ابنها جواد حفظه الله و إلى زوجها.

إلى كل الأهل والأقارب خاصة عائلة: بن فرحات، ميسومي، بوخاري.

إلى كل زميلاتي: فطيمة، سهام، حياة. وبالأخص رفيقة دربي التي كانت دائما معي: فضيلة.

إلى من قاسمتني هذا العمل المتواضع: سومية، إلى كل الأساتذة الكرام، إلى كل من وجهني ولو بنصيحة.

وشكرا.

ملـــــــــــــــيكة حيـــــــــــاة.

مستخلص الدراسة

تناولت هذه الدراسة مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، حيث تم التطرق إلى مفهوم المعلومات وأهميتها وأهم الخصائص التي تميزها، ومن ثم التعرف على المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، وذلك من خلال عرض مفاهيم المعلومات المحاسبية وأهم الخصائص التي إذا توفرت فيها تكون صادقة، وكذلك تطرقنا لمعرفة دورها في اتخاذ القرارات الإدارية ولتحقق من أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات والفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تلعب المعلومات المحاسبية دور هام في اتخاذ القرارات الإدارية؛
- يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص في المعلومات لكي تكون ذات مصداقية، ويتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية؛

هذه النتائج شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العلمي فقد تم الاعتماد على استبانة تم تصميمها لهذا الغرض باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار الفرضيات وذلك باستخدام البرنامج التحليلي الإحصائي Spss

الكلمات المفتاحية:

مصداقية المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات المحاسبي، اتخاذ القرار.

Résumé de l'étude

Cette étude a porté sur la crédibilité de l'information comptable et son rôle dans la prise de décisions administratives, où ils ont été adressées à la notion d'information et de son importance et les caractéristiques les plus importantes qui les distinguent, puis d'identifier les informations comptables et son rôle dans la prise de décisions de gestion, à travers la présentation des concepts d'information comptable et les caractéristiques les plus importantes que s'il est là que Nous avons également utilisé l'approche analytique descriptive pour collecter et analyser les données et atteindre un ensemble de résultats, dont les plus importants sont:

-L'information comptable joue un rôle important dans la prise de décision administrative;

-Il doit y avoir un ensemble de caractéristiques dans l'information qui soit crédible et qui dépende de la prise de décision administrative;

Ces résultats ont constitué le cadre théorique de l'étude Le cadre scientifique a été basé sur un questionnaire conçu à cette fin en utilisant l'approche analytique descriptive et l'analyse statistique nécessaire pour tester les hypothèses à l'aide d'un programme d'analyse statistique.

les mots clés:

Crédibilité de l'information comptable, système d'information comptable, prise de décision.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر.....	
إهداء1.....	
إهداء2.....	
ملخص الدراسة.....	
فهرس المحتويات.....	I
فهرس الجداول.....	V
فهرس الأشكال البيانية.....	VI
قائمة الملاحق.....	IX
مقدمة.....	أ- و
الفصل الأول:الإطار النظري للمعلومات و المعلومات المحاسبية	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: ماهية المعلومات.....	11-03
المطلب الأول: مفهوم المعلومات وأهميتها.....	06-03
المطلب الثاني: خصائص وأنواع المعلومات.....	09-06
المطلب الثالث: طرق ومصادر جمع المعلومات.....	11-09
المبحث الثاني:مكونات المعلومات المحاسبية	21-11
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها.....	13-11
المطلب الثاني:خصائص وأنواع المعلومات المحاسبية.....	17-14
المطلب الثالث: مصداقية المعلومات المحاسبية ومستخدميها	21-18
المبحث الثالث:نظام المعلومات المحاسبي.....	27-21
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وأهميته.....	24-21
المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي.....	25-24
المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبي و أهدافه.....	27-25
خلاصة الفصل.....	28

الفصل الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.....	
تمهيد.....	30
المبحث الأول:ماهية القرار.....	35-31
المطلب الأول:مفهوم القرار.....	31
المطلب الثاني:أنواع القرار.....	34-32
المطلب الثالث:عناصر القرار.....	35-34
المبحث الثاني:ماهية عملية اتخاذ القرار الإداري.....	42-35
المطلب الأول:مفهوم عملية اتخاذ القرارات الإدارية.....	36-35
المطلب الثاني:أهمية عملية اتخاذ القرارات الإدارية.....	37-36
المطلب الثالث:خصائص ومراحل عملية اتخاذ القرارات الإدارية.....	42-37
المبحث الثالث:مدى فعالية معلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية.....	48-43
المطلب الأول:مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الإدارية.....	45-43
المطلبالثاني:دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات.....	47-45
المطلب الثالث:دور المعلومات المحاسبية في الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات الإدارية.....	48-47
خلاصة الفصل.....	49
الفصل الثالث:الدراسة الميدانية(عرض و تحليل الناتئج)	
تمهيد.....	51
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.....	59-52
المطلب الأول:منهج الدراسة.....	52
المطلب الثاني: قائمة الاستبيان.....	55-53
المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة.....	59-55
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة.....	73-59
المطلب الأول: البيانات الشخصية.....	61-59
المطلب الثاني: عرض النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.....	69-61
المطلب الثالث: اختبار فرضية الدراسة الميدانية.....	73-69
خلاصة الفصل.....	74
الخاتمة.....	77-76

قائمة المراجع.....	83-79
قائمة الملاحق	95-85

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إحصائيات الدراسة	53
02	معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية لهذا المحور	56
03	معاملات الارتباط بين درجات العبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية لهذا المحور	57
04	يوضح معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة والاستبانة ككل	58
05	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	59
06	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبر المهنية	60
07	استجابات عينة الدراسة نحو العبارات التي تصف الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لتكون ذات مصداقية	62
08	مقياس ليكارت الخماسي	63
09	استجابات عينة الدراسة نحو العبارات التي تصف دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية	66
10	نتائج اختبار كلموغروف سميرنوف	70
11	نتائج تحليل التباين الأحادي بشأن الفروق في درجة اتجاه الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات مصداقية	71
12	نتائج تحليل التباين الأحادي بشأن الفروق في درجة الاتجاه نحو دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية	72

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	كيفية تخزين المعلومات	04
02	أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية	06
03	شكل هرمي للخصائص للمعلومات المحاسبية	16
04	مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	23
05	مراحل عملية اتخاذ القرارات الإدارية	42
06	الاستبانات الموزعة المسترجعة والمفقودة والملغاة والنهائية	54
07	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	60
08	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	61

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	85-87
02	استمارة المحكمين	89-93

تمهيد

ازداد الاهتمام بمهنة المحاسبة وتعليمها بازدياد ممارسة الأعمال الاقتصادية المختلفة، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لقياس نتائج الأعمال، فالمخرجات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه متخذي القرارات في تسيير أعمالهم، مما زاد حرصهم على ضرورة مصداقية تلك المعلومات وجودتها، كما أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الإدارة وموردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم قراراتها الإدارية، كما أن لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل على هذا الدور.

إن حل المشاكل اليومية المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية تتم بواسطة اتخاذ القرار المناسب وذلك بتوفير البدائل اللازمة لتغطية تلك المشاكل، حيث أن عملية اتخاذ القرار تتم بوجود بيانات ومعلومات صادقة ومناسبة من اجل حل هذه المشكلات.

وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، ويعتبر النظام المحاسبي أحد الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات دور ايجابي في سلامة القرارات الإدارية ومن هنا تنبع أهمية الدور الاستراتيجي للمعلومات المحاسبية وضرورتها في اتخاذ القرارات الإدارية وتحقيق الأهداف.

كما تعد عملية اتخاذ القرارات الإدارية إحدى الوظائف الرئيسية لإدارة المؤسسة، ويمكن اعتبارها إحدى المهام الصعبة والمعقدة التي يجب على المؤسسة ممارستها، إذ تزداد صعوبة اتخاذ القرارات الإدارية المختلة، ويجب على إدارة المؤسسات أن تكون قادرة على تحديد كافة المعلومات المحاسبية الصادقة والملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

الاشكالية الرئيسية:

مما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو دور المعلومات المحاسبية ذات المصداقية في اتخاذ القرارات الإدارية؟**

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل لمصداقية المعلومات المحاسبية أثر في اتخاذ القرارات الإدارية؟

- فيما تتمثل طبيعة القرارات؟
- هل تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الإدارية؟

فرضيات :

وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- لمصداقية المعلومات أثر في اتخاذ القرارات الإدارية؛
- يكون القرار تكتيكيا، تشغيليا أو استراتيجيا؛
- تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية؛

أسباب اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع لدوافع الذاتية والموضوعية التالية:

أ – الدوافع الذاتية :وتتمثل في

-الاهتمام الشخصي والرغبة في دراسة الموضوع وهذا لارتباطه بمجال تخصص؛

-الحاجة الماسة إلى المعلومات المحاسبية ذات المصداقية، و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية.

ب –الدوافع الموضوعية :وتتمثل في

- إثراء المكتبة العلمية بمراجع في هذا الموضوع؛
- مدى تلاؤمه مع التخصص.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- تسليط الضوء على أهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية؛
- الإسهام في تقيم دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية؛

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية؛
- تحديد مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية؛
- التعرف على الخصائص والمتطلبات الأساسية التي يجب مراعاتها في نظم المعلومات المحاسبية؛

الدراسات السابقة:

من خلال إعدادنا لهذه الدراسة، ومن خلال ما وقع بين أيدينا من مراجع تصب في هذا الموضوع، وجدنا ما هي متعلقة بالمعلومات المحاسبية، وما هي متعلقة بالقرارات الإدارية؛ وفيما يخص الربط بين المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار فلم تمس منه تلك البحوث إلا جزءا بسيط منه.

حيث نجد:

1. **دراسة بسام محمود أحمد** وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل بالجامعة الإسلامية لسنة 2006 ،بغزة بعنوان : **"دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية "**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الخصائص والمتطلبات الأساسية التي يجب مراعاتها في نظم المعلومات المحاسبية للوفاء بالاحتياجات الإدارية ، بالإضافة إلى بيان وتحليل دور المعلومات المحاسبية و الأثار المترتبة على استخدامها في الرفع من كفاءة الأداء الإداري ،و توصلت إلى النتائج التالية:

- وجود بعض مظاهر الضعف في مقومات النظام المحاسبي والتي تنعكس سلباً على آليات ترشيد القرارات للشركات المساهمة الفلسطينية محل البحث وذلك كالآتي:

- وجود بعض مظاهر الانخفاض في وضع دليل للحسابات لتحديد طرق اثبات ومعالجة العمليات
- عدم مراعاة تطوير أداء العاملين مما ينعكس سلباً على قدرة وفعالية تطبيق متطلبات نظم المعلومات المحاسبية الفعالة.

2. **دراسة محمد فرج الله** وهي عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل بالجامعة الإسلامية بغزة لسنة 2011 بعنوان: **"دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد "**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الإدارية، كما

هدفت إلى دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة لمواجهة الاحتياجات الإدارية وتوصلت إلى النتائج التالية:

- فيما يتعلق بقدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة متخذي القرارات الإدارية على تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أ – هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة التي تم تطبيق الدراسة عليها على أن المعلومات المحاسبية تساعد متخذي القرارات في البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة على تخفيض حالة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة، حيث بينت النتائج أن نظام المعلومات المحاسبي داخل هذه البنوك يوفر معلومات ملائمة لمتخذي القرارات بنسبة (82.8 %) وهي نسبة كبيرة.

ب – أن ما نسبته (81 %) من المبحوثين العاملين في البنوك التجارية يرون أن المعلومات المحاسبية تعتبر أداة فنية ومرتكزا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنها في الوظائف الإدارية.

3. **دراسة حجاج مريم،** وهي عبارة عن مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية بجامعة المدية لسنة 2015، بعنوان **''تكنولوجيا المعلومات ودورها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية "**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الخطوات والمراحل الواجب إتباعها للخروج بقرار صائب.**و**توصلت إلى النتائج التالية:

- إن ما ساعد على ظهور الثورة المعلوماتية هو تزامن تطور أجهزة المعالجة والتخزين المعلومات ووجود برمجيات أجهزة الاتصال؛

- حتى يتم اتخاذ القرار السليم لا بد من تحديد المشكلة واختيار أحسن البدائل الممكنة من بين الجملة من الحلول.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ترى الطالبتين أن الدراسات السابقة تجمع على أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء كانت للمديرين أو المستثمرين، كما تبين أن هذه الدراسات تتفق في تناول موضوع المعلومات المحاسبية باعتبارها الركن الأساسي الذي يتم الاعتماد عليه في القيام بمختلف الوظائف في المؤسسة.

وعليه يمكن القول أن دراستنا جاء بتحديد مدى استخدام المعلومات المحاسبية ذات المصداقية في اتخاذ القرارات الإدارية، وركزت على الخصائص الواجب توفرها فيها من أجل أن تكون ذات مصداقية.

الإطار الزماني والمكاني:

فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فتتمثل في استقصاء آراء الأساتذة الأكاديميين المتخصصين في المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدية، أما الإطار الزمني لهذه الدراسة فانحصر في سنة 2017-2018.

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوعنا، والذي يسمح بعرض الموضوع بشكل جيد وكذا القيام بتحليل والتفسير بشكل علمي منظم.

أما فيما يتعلق بدراسة الميدانية والتي كانت على شكل استبانه تم إعدادها وتصميمها وتوزيعها لغرض

الدراسة، فقد تم تفريغ وتحلي الاستبانه من خلال المنهج الإحصائي التحليلي لتفسير البيانات

صعوبات الدراسة:

- صعوبة إجراء دراسة حالة حول هذا الموضوع.

محتوى الدراسة:

تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول خصص الفصل الأول والثاني للتعريف بالمفاهيم الأساسية لكل من المعلومات والمعلومات المحاسبية ونظامها بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الإدارية والفصل الثالث إلى دراسة الميدانية.

- فيما يخص **الفصل الأول** تم التطرق إلى تعريف المعلومات وأنواعها وتم التطرق إلى مفاهيم المعلومات المحاسبية وأهميتها بالإضافة إلى خصائصها وأنواعها، وتناول أيضا الجزء المتعلق بنظام المعلومات المحاسبي من حيث المفهوم والأهمية والمكونات والوظائف والأهداف.
- ويحتوي **الفصل الثاني** على مفهوم القرار وأنواعه وأهميته في المؤسسة، وتم التعرف أيضا على مفهوم عملية اتخاذ القرارات الإدارية وأهميتها والخصائص المميزة لها، بالإضافة إلى معرفة مدى فعالية

المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية من خلال معرفة مدى صلاحية هذه المعلومات والدور الذي تلعبه في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

- وأما **الفصل الثالث**: يعتبر هذا الفصل كمحاولة لدراسة و تحليل آراء أساتذة أكاديمين في المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة المدية، ومن خلاله يتم الإجابة على فرضيات الدراسة الميدانية.

وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة والمتضمنة مجوعة من النتائج والتوصيات الخاصة بموضوع الدراسة.

.

تمهيد :

تعد المحاسبة في الوقت الحالي لغة الأعمال المعاصرة لما لها من أهمية في حياة المؤسسات الاقتصادية، حيث أن المعلومات المحاسبية أصبحت جزءا لا يتجزء من نسيج الإدارة وتعتبر موردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم القرارات الإدارية.

كما أدى التطور الاقتصادي واتساع الاستثمارات الاقتصادية منها والمالية بالمحاسبة إلى إعطاء أهمية كبيرة للمعلومات المحاسبية، هذه الأخيرة التي يجب أن تكون دقيقة ويمكن الاستفادة منها في مختلف المجالات، فإنه من الضروري ملائمة هذه المعلومات لحالة المؤسسة ، وهذا من أجل تسهيل للمستفيدين اتخاذ قراراتهم الخاصة بمنشاة اقتصادية معينة .

وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المعلومات.

المبحث الثاني: مكونات المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية المعلومات

إن ثروة المعلومات التي يشهدها العالم تقوم على أساس واعتبار المعلومة مفردة أساسية وعنصرا فعالا في المؤسسة، والحصول عليها بأسرع وقت وأقل تكلفة وفي الوقت المناسب أصبح عاملا مهما في فعالية القرارات المتخذة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات وأهميتها

قبل التطرق إلى مفهوم المعلومات لابد من الإشارة إلى معنى البيانات.

1. تعريف البيانات

تعتبر البيانات جمع بيان ويقابلها في الفرنسية(DONNE) وهي تمثيلا رمزي للحقائق تصف الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء أو الأفكار أو مزيج منها.

وتعرف أيضا بأنها كلمة بيان مشتقة من كلمة بين وهي ما يتبين به الشيء من الدلالة، وبذلك تمثل الحقائق والبراهين و الآراء والرموز والإحصائيات... .[1]

و تعرف أيضا على أنها حقائق تم تسجيلها بشأن أحداث معينة تمت أو ستتم مستقبلا، هذه الحقائق قد تكون مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محددة العدد. و هي تمثل المدخلات في نظام المعلومات وليس لها أثر واضح في اتخاذ القرارات.[2]

- تعريف المعلومات

هناك عدة تعاريف للمعلومات نذكر منها ما يلي:

- ✓ المعلومات هي عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها،وبالتالي فالمعلومات لها معنى وتؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستخدمها.[3]

---

[1]- حسين بلعجوز،**نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2009،ص166.

[2]- هاشم أحمد عطية، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، لايوجد إسم البلد النشر، 1999،ص09.

[3]- سونيا محمد بكري،إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية،2001،ص98.

- ✓ وعرف أحمد حسين علي حسين المعلومات على أنها عبارة عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها.[1]
- ✓ هي المعنى الذي يعبر به الفرد عن البيانات أو الذي يستخلصه من البيانات طبقا لاصطلاحات معروفة تستخدم في التمثيل.[2]

ومن خلال التعارف والمفاهيم السابقة يمكن استنتاج النقاط التالية:

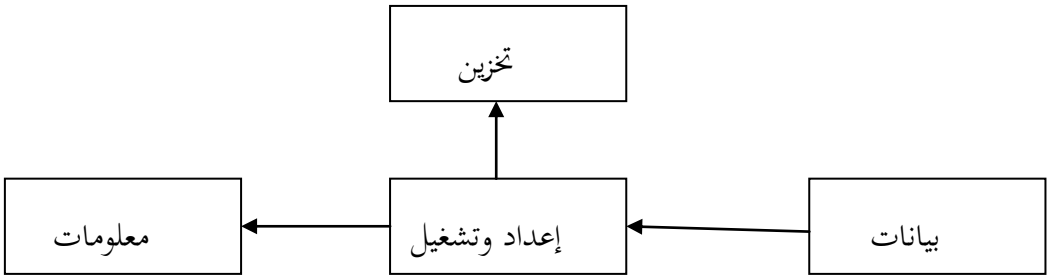
- علاقة البيانات بالمعلومات هي علاقة المواد الخام بالمنتج النهائي ويمكن التعبير عليها كما يلي:

بيانات ⟵ عمليات تحويلية ⟵ معلومات .

مواد خام⟵ عمليات تحويلية ⟵ المنتج النهائي.

- تشغل البيانات وتعد وتحول إلى معلومات يمكن الاستفادة منها باعتبارها مخرجات ناتجة عن معالجة وتحليل المدخلات المتمثلة في البيانات.
- المعلومات مورد لكنها تتميز عن الموارد الأخرى كونها يمكن تكرار استخدامها، فعندما يتم استدعاء معلومة معينة واستخدامها، لا تفقد شيئا من قيمتها، بل العكس يكسبها قيمة إضافية.
- وطريقة تخزين المعلومات موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): يمثل كيفية تخزين المعلومات



المصدر: من إعداد الطالبتين نقلا عن حجاج مريم ،**تكنولوجيا المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية**،مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية،جزائر،2015،ص3.

[1]- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة ومطبعة اشعار الفنية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص25.

[2]- بوخالفة نعيمة، **أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،2015/2014،ص17.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات

تقوم المعلومات بدور كبير في جميع أوجه النشاطات الفكرية والعلمية والاجتماعية والتكنولوجية،إلى درجة يمكن القول فيها أن النتيجة النهائية تتوقف على توافر المعلومات، لأن القيمة المضافة للمعلومات لا تتوقف فقط على التجميع والتخزين، بقدر ما تتعلق بطريقة الاستفادة منها خاصة في اتخاذ القرارات.

وتتمثل أهمية المعلومات في كونها تمكننا من تحليل المواقف وإيجاد الحلول المناسبة لأي شكل واتخاذ القرارات السليمة، كما يؤدي طبعا من خلال الخيارات المتاحة إلى تحسين نوعية القرارات المتخذة و المؤثر في مستقبل المؤسسة ويمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

1- الإسهام الفعال في إيجاد الحلول الملائمة لتجاوز جميع تحديات العصر، وطوارئ الإدارة الناجمة من تحولات المتعددة الأبعاد والتقدم العلمي والتكنولوجي؛

2- الإسهام في تطوير البحث العلمي وتحسين التعليم بواسطة الرجوع إلى المصادر العلمية المتاحة في جميع التخصصات؛

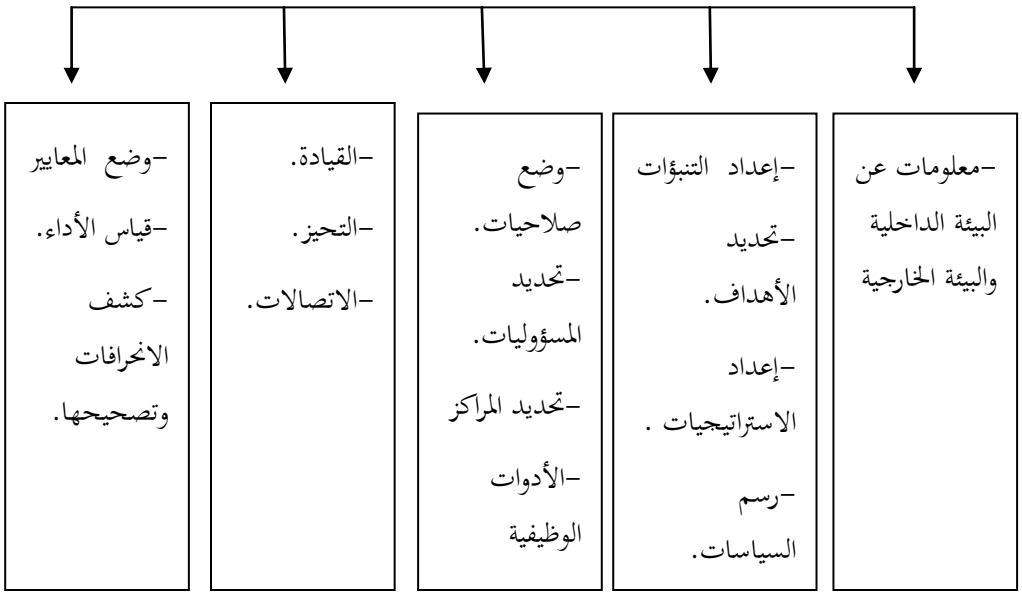
3- الإسهام في الابتكار و تجسيد اختراعات في الوسط الاجتماعي والاقتصادي بما فيه العمل وتحسين ظروف الحياة العامة؛

4- المعلومات هي الأساس في اتخاذ أي قرار على كل المستويات، على المستوى الفردي وكذا على مستوى المؤسسة؛

[1] - حجاج مريم ،**تكنولوجيا المعلومات ودورها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية** ،مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية،الجزائر،2015،ص03.

الشكل التالي يبين أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في الوظائف الإدارية :

شكل رقم (1-2): أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية



مصدر: محمد حسين فرج الطائي،**موسوعة كاملة في نظم المعلومات الإدارة**،دار زهران للنشر، عمان، 2001، ص263.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع المعلومات

و لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين، حيث تناولنا في الفرع الأول خصائص المعلومات، في حين تناولنا في الفرع الثاني أنواع المعلومات، ويتم تفصيلها كما يلي:

الفرع الأول: خصائص المعلومات

لكي تكون المعلومة ذات مصداقية أكثر فانه يتطلب توافر جملة من الخصائص نذكر أهمها:[1]

✓ **الدقة:** تعرف بأنها نسبة المعلومات الصحيحة إلى مجموع المعلومات المنتجة خلال فترة زمنية معينة، وفي المحاسبة تعنى خلو البيانات والمعلومات المحاسبية المتولدة عن النظام المحاسبي من الأخطاء، حيث تنشأ هذه الأخيرة نتيجة الأخطاء في التسجيل أو الترحيل أو أخطاء حسابية، إلى أن إدخال الإعلام الآلي في الإدارة خاصة في معالجة البيانات قلل من هذه الأخطاء.

[1] -حسين بلعجوز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 174-175.

✓ **التوقيت السليم**: المعلومات إذا لم تصل في وقتها المناسب من أجل اتخاذ القرار فلا فائدة منها، ويمكن قياس خاصية الوقت المناسب عندما يطلب الزبون استفسارات عن سعر البيع وخصائص المنتوج والتسهيلات اللازمة، فالإجابة الفورية في هذه الحالة قد تمكن من زيادة المبيعات لهذا المنتج.

✓ **الشمول**: احتواء المعلومات المتوفرة عن الحقائق التي يحتاج إليها متخذ القرارات، لذلك يجب مد هذه الأخيرة بشكل تفصيلي، لأن هذا يجعله يبذل جهدا كبيرا في استخراج المعلومة الملائمة.

✓ **الملائمة**: تعبر عن المنفعة النسبية للبيانات والمعلومات، التي تتولد عن نظام المعلومات، أي بمعنى تلبية احتياجات ورغبات متخذي القرارات من المعلومة الملائمة لعملهم.

✓ **الوضوح**: أي خلو البيانات والمعلومات من الغموض قدر المستطاع، فمثلا عندما يقوم المحاسب بوضع تقدير عن محاسبة المواد، فانه يجب أن يكون واضح يبين فيه أسباب تلف أو نقص المواد أو مختلف الأسعار، ولا تكون بشكل إجمالي، مما يصعب معه الاستفادة من هذه المعلومات.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن ذكر الخصائص التي جاءت في كتاب أمين السيد أحمد لطفي كما يلي[1]:

✓ **الواقعية**: حيث يجب أن يتعرف نظام المعلومات المحاسبي على القيود العملية لاتجاهات المؤسسة المرتبطة بتوفير المعلومات المالية وغير المالية واستخداماتها الممكنة.

✓ **المرونة**: حيث يجب أن تتوافق المعلومات مع احتياجات المستخدمين، الأمر الذي يتحقق معه معيار الاستفادة وإمكانية الاعتماد على هذه المعلومات في تحقيق الأهداف المرجوة.

✓ **الجدوى الاقتصادية**: حيث يجب أن ينتج النظام المحاسبي معلومات ينتظر استخدامها والاستفادة منها، وذلك في ضوء تحليل علاقة العائد (الاستفادة من تلك المعلومات المنتجة) وتكلفة إعداد وإنتاج وتوصيل هذه المعلومات، ويطلق على ذلك بتحليل التكلفة والفعالية.

الفرع الثاني: أنواع المعلومات

تنقسم المعلومات إلى تقسيمات متعددة ومختلفة باختلاف الزاوية التي ينظر منها، والغرض الذي تهدف إليه، ويمكن عرض هذه التقسيمات كما يلي:

- **من حيث الرسمية**: وتنقسم إلى معلومات رسمية وغير رسمية، والتي تفصل كما يلي :[2]

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **إدارة الأعمال باستخدام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعة للنشر، رمل الاسكندرية،2007، ص47-48.

[2] – حجاج مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

المعلومات الرسمية:

تعتبر المعلومات الرسمية هي المنتج الأول لنظم المعلومات الجديدة، وهي تتضمن الاحتياجات الرقابية، والمتطلبات الثانوية، تشريعات الحكومية، ميزانيات المؤسسة، إجراءات المحاسبية، عملية اتخاذ القرار، متطلبات الاتصال، والمتطلبات التخطيطية.

و هناك مجموعة من الوحدات الموجودة في المؤسسة تنقل المعلومات فيما بينها، عن طريق إرسال بيانات وقواعد، حيث تكون الاستجابة آليا، وهذه المعلومات متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها، والمواد المستعملة ومصدر الموارد والعنصر البشري المتوفر فيها، وذلك لاتخاذ قرارات صائبة.

المعلومات غير الرسمية:

وتتمثل في الآراء والأفكار والخبرات الشخصية والشائعات، وهذه المعلومات قد تتكامل مع المعلومات الرسمية، و قد تستخدم كبدائل للمعلومات الرسمية في حالة عدم توفرها، أما قيمة المعلومات غير الرسمية تتوقف على المستفيد منها.

كما يمكن تقسيم أنواع المعلومات حسب مصادر مختلفة إلى: [1]

- **حسب مصدر الحصول عليها نجد:**

معلومات داخلية ؛ معلومات خارجية؛

- **حسب غرض الاستخدام نجد:**

معلومات لغرض التخطيط؛ معلومات لغرض الرقابة؛ معلومات لغرض اتخاذ القرار؛

- **حسب الفترة الزمنية:**

معلومات تاريخية؛ معلومات اتخاذ القرار تقديرية؛

- **حسب درجة التفصيل:**

معلومات إجمالية؛ معلومات تفصيلية؛

- **حسب قابليتها للقياس:**

معلومات كمية؛ معلومات وصفية؛

[1] – بلعجوز حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص170.

- **حسب التقسيم الوظيفي:**

معلومات مالية ومحاسبية؛ معلومات تسويقية؛

معلومات الإنتاج؛ معلومات الأفراد؛

المطلب الثالث: مصادر وطرق جمع المعلومات

ولقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين أساسين يتم تفصيلهما على النحو التالي:

الفرع الأول: مصادر المعلومات

بصفة عامة هناك مصدريين أساسيين للمعلومات وهما: [1]

1- **المصادر الأولية:** وتتمثل في المفردات التي تحصيها الدراسة والمتمثلة في المعلومات، التي تجمع وترتب خصيصا لغرض البحث وتتمثل في:

- **مفردات تحت الدراسة:** هو الشخص أو الجهة التي ستقوم بإعطاء المعلومة المطلوبة، وهي تلك المفردة التي ستقوم بالإجابة عن الأسئلة التي تعرض عليها.

- **المسح العيني:** حيث يتم جمع المعلومة من العينة التي سحبت منها (مجموعة الدراسة) كما يمثل أيضا أسلوب جمع المعلومات معتمدين على التخاطب والتعامل مع مجموعة الأشخاص تحت المعاينة.

2- **المصادر الثانوية:** وتمثل المعلومات الموجودة في الأبحاث والمؤلفات والإحصائيات والمجلات والكتب المنشورة وغير المنشورة، وتكون محفوظة في المكتبات العامة والخاصة والجامعات، أو التابعة للمؤسسات الحكومية أو الأهلية والشركات والأفراد والجامعيين وغيرهم.

ومن أهم المعلومات الثانوية ما يلي:

- **الكتب والدراسات العلمية:** وتعتبر من أهم المصادر ولاسيما المتخصصة منها والتي لها علاقة بموضوع البحث ويوجد هذا النوع من المصادر في مكتبات الجامعات بكثرة، لأن أساتذة وطلبة الدراسات العليا أهم الأشخاص الذين تهمهم هذه الدراسات.

[1] – دلال القاضي، محمود البياني، **منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2007،ص ص 121-123.

- **المنشورات والدراسات الإحصائية**: وتتضمن الإحصائيات التي تصدرها الهيئات العامة والخاصة ومختلف المؤسسات، وتعتبر مصدر أساسي للبحوث التطبيقية.

- **القوائم المالية**: والتي تعتبر أهم المصادر الثانوية التي تخص المؤسسات والبنوك وتنشر عادة ضمن التقارير السنوية.

- **المصادر الحكومية**: وتتضمن جميع ما يمكن نشره من قبل الحكومة، عن المؤشرات الاقتصادية والنشاطات المتعلقة بمختلف القطاعات الاقتصادية، وتعداد السكان والقوى العاملة ودخول الموظفين وغيرها.

- **مصادر إعلامية**: وتمثل جميع ما نشر وينشر في الصحف والمجلات الاقتصادية المتخصصة.

- **الانترنت**: إن هذه الوسيلة الحديثة والتكنولوجية تعتبر في الوقت الحاضر من أهم وسائل الحصول على المعلومات، ويتم ذلك بمجرد كبس الأزرار الخاصة بهذه العملية على الحاسوب.

الفرع الثاني: طرق وأساليب جمع المعلومات

هناك العديد من الطرق يمكن استخدامها لجمع المعلومات نذكر أهمها وأكثرها استخداما:[1]

1- **طريقة الملاحظة**: الملاحظة تعطي الأدلة الكافية لدراسة تصرفات الأشخاص لمواقف معينة، قد تكون مؤثرة على حياتهم الاجتماعية بصورة خاصة. وتنقسم الملاحظة إلى:

- **الملاحظة المباشرة**: والتي من خلالها تتم عملية المراقبة لتسجيل الملاحظات الحقيقية وبدون تدخل من قبل المراقب، وتتم أيضا بدون محاولة اختلاق حالات مفتعلة.

- **الملاحظة الميكانيكية**: وهي الأساليب التي تعتمد الملاحظة عن طريق استخدام كاميرات الفيديو أو أجهزة مراقبة السير، أو غيرها من الآلات التي توفر عملية مراقبة التصرفات.

2- **طريقة المقابلة**: تعتبر استبيان شفوي، يقوم الباحث من خلاله بجمع المعلومات الشفوية من المفردات تحت الدراسة، والفرق الأساسي بين الاستبيان والمقابلة هو أن المفردة تقوم بكتابة الأجوبة في الاستبيان، بينما يقوم الباحث بكتابة الإجابة عند المقابلة.ويمكن تقسيم المقابلة إلى:

[1]- دلال القاضي، محمود البياني،**منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss**،ط2، دار حامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2008،ص 121-122.

- **المقابلة الشخصية:** وتتم عن طريق الاتصال المباشر بين الباحث والمفردات التي سيتم جمع المعلومات عنها.لذلك تعتبر هذه الطريقة مناسبة للحصول على المعلومات التي يريدها الباحث، بالإضافة إلى التعرف على ملامح ومشاعر وتصرفات الأشخاص تحت الدراسة خاصة في مواقف معينة.

- **طريقة المسح بالبريد الإلكتروني:** حيث تعتمد هذه الطريقة على وضع الأسئلة المراد الإجابة عنها وتوزيعها من خلال البريد الإلكتروني (E-Mail).

- **طريقة المسح بالانترنت:** وتكون أكثر انتشار من الطريقة السابقة حيث يتم وضع الأسئلة وتوزيعها لجميع مستخدمي الانترنت.

3- **طريقة الأساليب الإسقاطية:** تستخدم بشكل رئيسي للتعرف على اتجاهات الأفراد وموافقتهم وانفعالاتهم ومشاعرهم (الجوانب الشخصية) وتعتبر من الطرق المناسبة والضرورية عند جمع المعلومات في دراسة علم النفس، كما تستخدم في الدراسات الاجتماعية والتربوية.

4- **طريقة الاستبيان:** الاستبيان أو الاستمارة الإحصائية هي أداة ملائمة ومناسبة وفعالة للحصول على المعلومات أو البيانات أو الحقائق المرتبطة بموضوع معين أو دراسة محددة، حيث يقوم الاستبيان عل تحديد عدد من الأسئلة ويطلب من أفراد تحت الدراسة سواء كانوا يمثلون المجتمع أو عينة للدراسة الإجابة عنها.

المبحث الثاني: مكونات المعلومات المحاسبية

تطرقنا في هذا المبحث إلى دراسة كل من مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها وأهم أنواعها بالإضافة إلى الخصائص المميزة لها، ومصداقية المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها

لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما:

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية أحد الأركان الرئيسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات، سواء على مستوى المؤسسة أو أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات، حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرار.

و تعرف المعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من البيانات التي تم ترجمتها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.[1]

وتعرف بالمفهوم البسيط على أنها: عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال مابين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح، وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات. [2]

كما عرف مجمع المحاسبة الأمريكي المحاسبة على أنها: نظام للمعلومات منذ الستينات من القرن العشرين، وأن نظام المعلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته، فهو يجمع بيانات المعرفة جيدا ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي والبرمجة. [3]

ومنه تعتبر المعلومات المحاسبية مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي هو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية

للحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسات سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي إضافة إلى ذلك فهي تمثل:[4]

- المنتج الذي يرفع من درجة اليقين في نوعية القرارات ومستوى تحقيق النتائج المنتظرة؛

[1] – سحار فيصل، **دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015،ص57.

[2] – كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004،ص303.

[3] – كمال عبد العزيز النقيب، **مرجع سبق ذكره**، ص303.

[4] – وفاء بونبال، **أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014-2015،ص58.

- تؤدي المعلومات المحاسبية وظيفة رفع الوعي المعرفي لمعرفة الفرص المتاحة والبديلة لمتخذي القرار قبل اختيارهم لفرصة واحدة؛
- تؤدي المعلومات المحاسبية وظيفة تقيمية لمستوى الأداء؛

إذن تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لانجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- **العوامل الاقتصادية**: لقد أدى كبر حجم المشروعات وظهور شركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية، زادت الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات وهذا لاستمرار بقاء المؤسسات.
- **الثورة العلمية والتكنولوجية**: وقد انعكست أثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية المنتجة للمعلومات، وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.
- **العوامل البيئية والاجتماعية**: أدى كبر حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها إلى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما زاد الحاجة إلى المعلومات الملائمة تعبر عن هذا الدور.[1]
- **العوامل القانونية والتشريعية**: تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.
- **العوامل الجغرافية**: أدى وجود المؤسسات التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عملية الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.
- **العوامل الثقافية**: تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار.
- **العوامل الإدارية**: تواجه إدارة المؤسسات أنواعا من المشكلات الإدارية ومما يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقيم الأداء واتخاذ القرارات.

[1] – وفاء بونبال، **مرجع سبق ذكره**،ص59.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع المعلومات المحاسبية

وقسم هذا المطلب إلى فرعين هما:

الفرع الأول: خصائص المعلومات المحاسبية

ينبغي أن تتصف المعلومات المحاسبية بخصائص أو سمات نوعية معينة كي تكون مفيدة لمستخدميها، وإذا أدخلت المعلومات المحاسبية من هذه الخصائص فستكون عديمة الفائدة وتوجد نوعان من الخصائص، رئيسية وأخرى ثانوية وهي كالأتي:[1]

أولا: الخصائص النوعية الرئيسية وتتمثل في:

1- **الموثوقية**: وتعني بأن مستخدمي المعلومات المحاسبية يمكن لهم الاعتماد عليها وتقديم تأكيد بأنها خالية من الأخطاء والتحيز وتضم الموثوقية ثلاث مكونات:

أ- قابلية للتحقق: وهي زيادة التأكيد بأن القياس المحاسبي يمثل ما يعرضه فعلا، فالمعلومات المحاسبية القابلة للتحقق هي التي تعطي نتائج متطابقة جوهريا إذا تمت من قبل شخص أو أشخاص يقومون بالقياس ويستخدمون نفس طرق القياس.

ب- صدق التمثيل: وتعني وجود اتفاق بين القياسات المالية أو الوصف للظواهر الاقتصادية موضوع القياس والوصف،أي تكون المعلومات معبرة حقيقية عن الوضع المالي.

ج- **الحيادية**: أي لا تؤثر في مستخدمي المعلومات وعدم تفضيل مصالح مجموعة على مصالح مجموعة أخرى.

2- **الملائمة:** وتعني أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون قادرة على إحداث الاختلاف وتغيير في قرارات مستخدميها، وكي تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن تتطابق أو تغير توقعات متخذ القرار وتضم الملائمة ثلاث مكونات:

أ- القيمة التنبؤية: أي المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤثر على القرار بواسطة تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ، وتساعد مستخدمي المعلومات عمل توقعات عن الماضي والحاضر والمستقبل.

ب- القيمة الارتدادية: أي تمكن من التأثير على القرار بواسطة التطابق أو تصحيح التوقعات الأولية لمتخذ القرار.

[1] – رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية، ط1**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004،ص30.

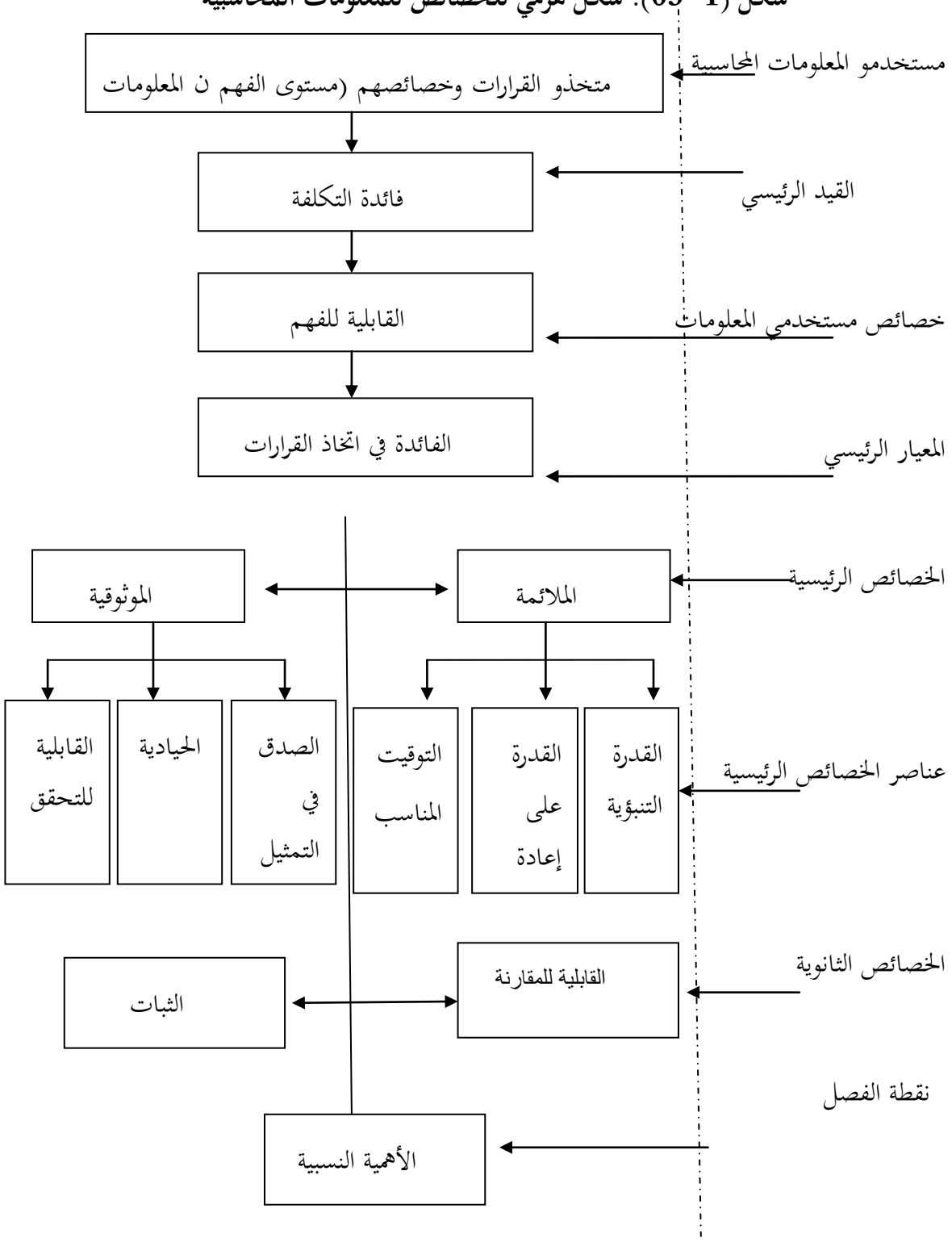
ج- **الوقتية**: أي تكون متاحة في الوقت الذي يتم فيه القرار.

ثانيا: الخصائص النوعية الثانوية:

1- **قابلية المقارنة:** وتعني أن المنفعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ستتحسن إذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة مع معلومات مشابهة عن وحدات محاسبية أخرى ولنفس الوحدة على مدى الزمن.

2- **الثبات (التماثل أو الاتساق):** أي استخدام نفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى وعدم تغييرها إلا عند الضرورة.

شكل (1-03): شكل هرمي للخصائص للمعلومات المحاسبية



مصدر:نعيم عبابسي،**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية معلومات القوائم المالية للمؤسس**ة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،مدية، 2016،ص52

الفرع الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية

تنقسم المعلومات حسب عدَة تصنيفات إلى أنواع مختلفة نذكر منها:[1]

حسب الإلزامية القانونية:

- معلومات محاسبية إجبارية:حيث تلزم المؤسسة بقوة القانون على مسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإعداد القوائم المالية.
- معلومات محاسبية اختيارية: مثل الموازنات التقديرية وتقارير الإدارة الداخلية.

حسب درجة استفادة منها في اتخاذ القرارات (حسب الزمن):

- معلومات محاسبية تاريخية؛ - معلومات محاسبية حالية؛
- معلومات محاسبية داخلية؛

حسب فروع المحاسبة:

- المحاسبة المالية؛ - المحاسبة الإدارية؛ - المحاسبة الضريبية؛

حسب مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية:

- **المعلومة الداخلية**: وتتمثل في المعلومة الخاصة بنشاط المؤسسة المتولدة عن العمليات التي تقوم بها مثل: رقم الأعمال، كمية الإنتاج، تكاليف، الأفراد، ... .
- **المعلومات الخارجية**: هي معلومات تأتي من الخارج وتكون متعلقة بالمحيط مثل معلومات حول الزبائن، الموردين، القوانين، ... .

[1] – بوقلية محي الدين، **الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013 -2014، ص18-19.

المطلب الثالث: مصداقية المعلومات المحاسبية ومستخدميها

تطرقنا في هذا المطلب إلى مصداقية المعلومات المحاسبية، والمستفيدين أو المستخدمين لهذه المعلومة، وذلك من خلال تقسيمه إلى فرعين أساسيين، سيأتي تفصيلهما على النحو التالي:

الفرع الأول: مصداقية المعلومات المحاسبية [1]

تعرف المصداقية بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ويتحقق ذلك بتوافر الصدق، التمثيل، وقابلية التحقق، والحيادية، وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة بخاصية الملائمة، ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويُعتمد عليها، وتمتلك المعلومة خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ولكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يُلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات، وأنه بالإمكان التحقق من سلامتها، وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح، وهذا يعني أن تكون هذه المعلومات ذات ثقة عالية، كما أن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية الذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما، والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعى القياس أو الوصف على أنه يمثله.

و في ما يتعلق بإمكانيات التحقق فتعني توفر الشروط الموضوعية في القياس العلمي، أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر شريطة استخدام الأساليب في القياس والإفصاح عنها.

أما الحيادية فهي أن تكون المعلومة محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين، كما تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتتمثل مصداقية المعلومات المحاسبية في الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية أو القواعد الواجب اعتمادها من أجل تقييم مستوى مصداقيتها، بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، كما يساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: مستخدمو المعلومات المحاسبية

تسمى المحاسبة غالبا بلغة الأعمال، فهي تعتبر العقل المسيطر على الجهاز المركزي للمؤسسة وذلك لأهمية المعلومات التي تقدمها للإدارة كي تتخذ قراراتها بصورة صحيحة وسليمة، كما أنها تساهم بخدمة

[1]- بوخالفة نعيمة، **مرجع سبق ذكره**،ص19.

أطراف مختلفة أخرى من داخل المؤسسة وخارجها بما يلبي أغراضهم المختلفة وفقا لأنواع القرارات التي يتم اتخاذها، لذا يمكن تقسيم المستخدمين لهذه المعلومات إلى مجموعتين: الأولى مجموعة المستخدمين الداخليين، والثانية مجموعة المستخدمين الخارجيين:

أولا: المستخدمون الداخليون:[1]

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة المؤسسة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية. فالمديرين يحتاجون المعلومة للتخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسة وتقييم أداء المسؤولين، وينطبق ذلك على كافة المدريين بمختلف مسؤولياتهم، المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، موظفو المؤسسة.

وعلى هؤلاء المستخدمين الداخليين الإجابة عن العديد من الأسئلة الهامة مثل:

- هل تكفي النقدية لسداد الفواتير؟؛
- ما هي تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات المؤسسة؟؛
- أي خط إنتاجي هو أكثر ربحية؟؛
- ما هو حجم المصروفات مقارنة بالمبيعات؟؛

وللإجابة عن تلك الأسئلة وعن أسئلة أخرى عديدة تحتاج الإدارة إلى معلومات تفصيلية تُقدم في الوقت المناسب، وتقوم المحاسبة بتزويد الإدارة بتقارير داخلية.

إضافة إلى تلك المعلومات التفصيلية تحتاج الإدارة أيضا إلى معلومات إجمالية تلخيصية تقدم في شكل قوائم مالية، مثلا قائمة الأرباح التي حققتها المؤسسة في الشهر الماضي. تلبية للاحتياجات المستخدمين الداخليين، الإدارة، فقد طور علم المحاسبة فروعا محاسبية تقدم لها المعلومات اللازمة، مثل المحاسبة الإدارية، ومحاسبة التكاليف.

[1] – طلال محمد الجحاوي وآخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009،ص67.

ثانيا: المستخدمون الخارجيون:

توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيمها إلى نوعين، فئات لها مصالح مالية مباشرة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة. [1]

1- فئات لها مصالح مالية مباشرة في المؤسسة: تتضمن هذه الفئة الأطراف التالية:

- **المستثمرون الحاليون والمرتقبون(ملاك المؤسسة، فرد أو شركاء أو مساهمون):** وهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها، ويهم هؤلاء المستثمرين التعرف على مدى تقدم المؤسسة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المؤسسات الأخرى المماثلة.
- **المقرضون الحاليون والمرتقبون(البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين):** وهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها.
- **العاملون الحاليون والمرتقبون:** فهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.
- **النقابات العمالية:** فهي تحتاج إلى المعلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المؤسسة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

2- الفئات التي لها مصالح غير مباشرة في المؤسسة: وتتمثل هذه الفئات في الأطراف التالية:

- **الهيئات والسلطات الحكومية ذات العلاقة منها:**

- **مصلحة الضرائب:** والتي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة(قائمة المركز المالي، قائمة الدخل أو الأرباح والخسائر) لاستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة في المؤسسة.

- **مصلحة الإحصاءات:** وتهتم بالقوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة لمراعاتها في حساب الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية(إعداد الحسابات القومية).

[1] - طلال محمد الجحاوي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**،ص68-69.

- **السلطات القضائية:** فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.
- **المحللون الماليون والوسطاء الماليين:** فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم المالية بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستثمارات لاتخاذ قرارات استثمارية.
- **المستهلكون أو العملاء:** حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة، كما يهمهم تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.
- **المخططون الاقتصاديون:** يحتاجون إلى المعلومة المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي

لقد أصبحت المعلومة عنصرا هاما يلعب دوره في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية للإدارة المؤسسة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وأهميته

تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما:

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

قبل التطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي لابد من تعريف مفرداته والمتمثلة في النظام، نظام المعلومات.

1- **تعريف النظام:** يعرف النظام على أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة، والمتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات، من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين.[1]

[1] – عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1، عمان،2006،ص14.

و يعرف أيضا: النظام هو كينونة تتألف من اثنين أو أكثر من الوحدات أو أنظمة فرعية متداخلة لتحقيق هدف معين، وأيضا مجموعة من المكونات أو العناصر المتكاملة مع بعضها البعض.[1]

تعريف نظام المعلومات:

يعرف نظام المعلومات على أنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأجزاء والعناصر والأعمال و الموارد، التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات من أجل إنتاج معلومات مفيدة للمهنيين.[2]

و يعرف أيضا: على أنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال.[3]

2- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

من خلال ما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة، ويعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة.[4]

---

[1] – سعيد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009،ص21.

[2] – ليندة قادري، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2014-2015،ص33.

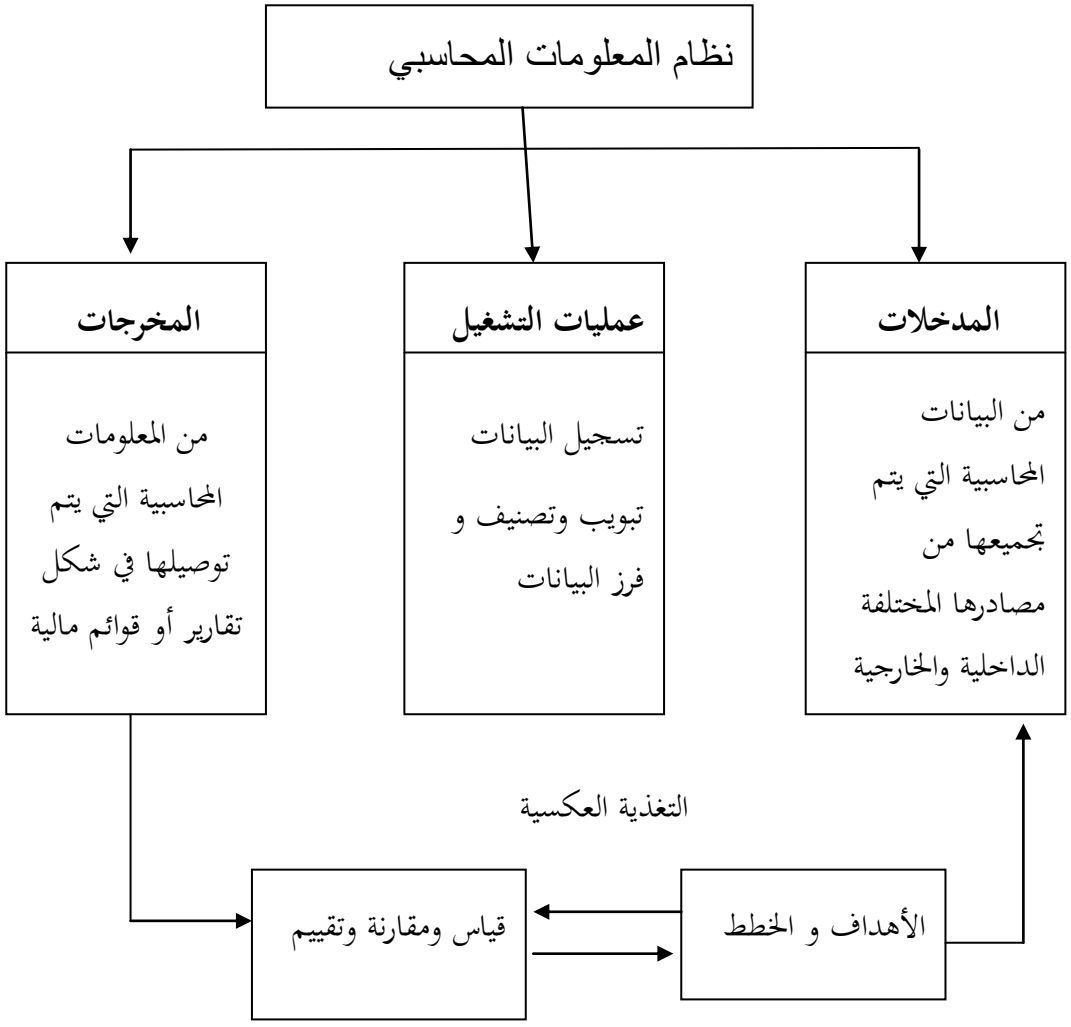
[3] – بسام محمود أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، 2006،ص14. الرابط الإلكتروني: www .alqashi.com، يوم 2017/11/7، ساعة 14:07.

[4] – محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998،ص24.

و يعرف أيضا على أنه: مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية.[1]

ويوضح الشكل الموالي مفهوم نظام المعلومات المحاسبية بمراحله المختلفة وجميع المعلومات التي يختص بها كالتالي:

شكل (1-3): مفهوم نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: هشام أحمد عطية، مرجع سبق ذكره،ص32.

[1] – هشام أحمد عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

فرع الثاني: أهمية نظام المعلومات المحاسبي

إن أهمية نظام المعلومات المحاسبي جعلت من الضروري دراستها و الاهتمام بها وذلك من أجل الآتي:

- فهم كيف يعمل النظام المحاسبي لمعرفة ما يلي:[1]
  - كيف تجمع البيانات عن أنشطة المؤسسة وأحداثها التجارية؛
  - كيف يتم تحويل هذه البيانات إلى معلومات يمكن للإدارة استخدامها في تسيير المؤسسة؛
  - كيفية التأكد من أن هذه المعلومات متوفرة و موثوقة ودقيقة،
- يحتاج المدققون لفهم الأنظمة المستخدمة لإصدار القوائم المالية للمؤسسة؛
- يحتاج المتخصصون في الضرائب لفهم كافي لنظام المعلومات المحاسبية الخاصة بعملائهم وذلك ليكونوا واثقين من أن المعلومات المستخدمة للتخطيط الضريبي، والتزام العمل مكتملة ودقيقة؛

مطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

تتكون الأنظمة من عدّة عناصر وهي على النحو التالي:[2]

المدخلات ، المعالجة، المخرجات، التغذية العكسية وتفصيلها كما يلي:

- **المدخلات:** بشكل عام تمثل المواد الأولية في العملية الإنتاجية، القوة العاملة من مهارة، قوة معدات، ووسائل عمل، معايير من كل الأنواع، صيانة، الوسائل المنتجة، قوة التجهيز وغيرها.
- **المخرجات:** فهي نظام ليس بالضرورة تعيين كل المدخلات والمخرجات ولكن الإجراءات الاعتيادية يمكن أن تتمثل في النقاط التالية:
  - اختيار المخرجات التي يمكن توقعها والتي تحقق هدف النظام الثانوي؛
  - اختيار المدخلات في الفحص والرقابة لتحقيق المخرجات التي يمكن أن تحقق الهدف؛

[1] - وشفون فاطمة، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل دور الحوكمة على مستوى المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014-2015، ص40-41.

[2] - حكمت أحمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة مع حالات دراسة**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص33.

- **المعالجة:** فهي عملية تحويل البيانات لحل مشكلة أو مقابلة احتياج لأجل توفير المعلومات، وقد يتضمن مفهومها كل الحسابات أو أحدهما، المقارنة، التلخيص، التصفية أو التحويل.

- **التغذية العكسية:** هناك عدة تعاريف نذكر منها: هي مدخل للنظام بالشكل العكسي أو بمعنى آخر هي معلومات مستخلصة من عملية أو حالة تستخدم في مراقبة المعلومات التي تلقى مباشرة أو في المستقبل، القرارات أو التخطيط لها أو تعديلها بما يتلاءم مع العملية.

مطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه

تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما كما يلي:

الفرع الأول: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

لأي نظام معلومات مجموعة من المهام، ونظام المحاسبي لا يختلف عن باقي هذه الأنظمة، وعليه يمكن حصر مهامه في أربع مهام رئيسية هي:[1]

1- تجميع البيانات: تتكون مهمة تجميع البيانات من مجموعة إجراءات وخطوات مثل التعرف على البيانات الاقتصادية المرتبطة بالمعاملات وتسجيلها على المستندات بعد ذلك تواجه هذه البيانات وتصحح أخطاء التسجيل إن وجدت و إذا تم تجميع هذه البيات في مناطق بعيدة عن مراكز التشغيل فيلزم نقلها وتحويلها إلى مراكز تشغيل البيانات وفي استخدام التكنولوجيا إلى مواقع التخزين والتشغيل الإلكتروني للبيانات.

2- معالجة البيانات: يقصد بعملية المعالجة الإجراءات والخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات الممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات وفيما يلي بعض الإجراءات:

- تقييم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما مثل: بيانات خاصة بشؤون العاملين.
- نسخ أو نقل البيانات أو تفريغها في مستندات أخرى أو وسائط تخزين أخرى مثل: تفريغ بطاقات ساعات العمل التي أداها كل عامل في كشوف الرواتب والأجور للعمال ككل.
- تبويب البيانات أو تنظيمها طبقا لمعايير خاصة.
- دمج البيانات بعضها مع بعض وتنفيذ العمليات الحسابية المختلفة مثل: الجمع والطرح والضرب والقسمة.

[1] – شلوش سارة، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014-2015،ص ص31-32.

- تلخيص البيانات وإجراء التحليلات اللازمة.

3- مراقبة البيانات: تتضمن مراقبة البيانات وظيفتين أساسيتين الأولى دراسة البيانات وحمايتها بوصفها إحدى أصول المؤسسة، والثانية التأكد من أن البيانات التي يتم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وكاملة وتمت معالجتها بطريقة صحيحة وهناك العديد من الأساليب والإجراءات التي قد تُستخدم من أجل تحقيق مستويات عالية من الأمن والحماية والرقابة على البيانات ومن هذه الأساليب على سبيل المثال: مطابقة البيانات التي أدخلت إلى الحاسوب مع السجلات الأصلية التي جُمعت فيها البيانات بعد التأكد من سلامتها ومراجعتها.

4- إنتاج المعلومات: وتشمل مهمة إنتاج المعلومات على تلك الخطوات والإجراءات اللازم إتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات منها وإعداد التقارير عنها وتوصيل هذه التقارير إلى مستخدميها.

الفرع الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

تتلخص المهام الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات و تقديمها لمتخذي القرارات في المؤسسة، و ذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم الأساسية و الفرعية، و على ذلك يجب تصميم النظام المحاسبي بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على:[1]

- ربط الأهداف الرئيسية و الفرعية في المؤسسة بوسائل و أدوات تحقيقها و تتمثل هذه الوسائل و الأدوات في التقارير المالية الدورية و الموازنات التقديرية و التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة؛

- عرض وتحليل نتائج أعمال المؤسسة، بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الأنشطة المختلفة بها.

وتأسيسا على ذلك فإن النظام المحاسبي وبمكوناته من مستندات وسجلات ويعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات ممثلة في التقارير ،و حتى تتحقق فاعلية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:

- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة؛
- يجب أن تتوافر في بياناته وتقاريره الدقة في الإعداد و النتائج؛
- يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب ؛

[1] - وشفون فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

- يجب أن يحقق النظام المحاسبي اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المؤسسة ورفع كفاءة أدائها؛
- يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته مع الأهداف المطلوبة منها.

خلاصة الفصل:

تضمنت دراسة هذا الفصل كل من الدراسة النظرية لكل من المعلومات بشكل عام ،بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية و نظام المعلومات المحاسبي، انطلاقا مما سبق تم التركيز على مفاهيم المعلومات المحاسبية التي تعتبر أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل، هذه المعلومات هي عبارة عن بيانات محاسبية تم تجهيزها و عرضها في طريقة منظمة و مفيدة تتصف بالجودة لما تمتلكه من خصائص و مصداقية، لتمكين ومساعدة متخذ القرار في إبداء رأيه، هذا كله تحت نظام المعلومات المحاسبية الذي يعتبر هيكل الوحدة الاقتصادية حيث يهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين.

تمهيد:

تكون قرارات الإدارة صائبة و صحيحة إذا توفرت معلومات سليمة و صحيحة تبنى على أساس القرارات، و الكم الأكبر من هذه المعلومات تعالج و تحضر في دائرة المؤسسة، و من ثم تحويله إلى لغة تعتمد عليها إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات، ويقال بأن اتخاذ القرار الجيد يعتمد على نسبة 90% على المعلومات و10% على الذكاء و الإلهام، فكل القرارات تتطلب معلومات والغرض الرئيسي للحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها للوصول على القرارات وتنفيذها وتثبيتها.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل على أساس الدراسة إلى ما يلي:

المبحث الأول:ماهية القرار.

المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرارات الإدارية.

المبحث الثالث: مدى فعالية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية.

المبحث الأول: ماهية القرار

تمهيد:

يعتبر القرار جوهر العملية الإدارية، فبدون القرارات لا يمكن للوظائف الجوهرية في الإدارة أن تأخذ مكانها، وعلى هذا فإن عملية اتخاذ القرار تنتشر في جميع المستويات الإدارية ويقوم بها كل مدير، وتوجد في كل جزء من أجزاء المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم القرار

توجد عدّة تعاريف للقرار ويمكن حصرها فيما يلي:

تعريف1: يمثل القرار اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المطروحة فإذا كان أمام المدير المالي عدة مصادر للتمويل، فإنه يلجأ إما إلى الاقتراض أو يقطع جزء من الأرباح أو يقترح زيادة الأسعار بما يؤدي إلى زيادة الإيرادات، فإنه يكون بصدد الحاجة إلى القرار.[1]

تعريف2: القرار هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة و اختيار الحل الأمثل من بينهما.[2]

تعريف3: هو الحكم أو اختيار بين بديلين أو أكثر، ويظهر في عدد لا متناهي من المواقف تبدأ من حل المشكلة، و تنتهي عند تنفيذ عدد من التصرفات، و على سبيل المثال يجب أنّ يكون المدير و الأفراد صانعي القرار.[3]

---

[1] – إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، **محاسبة إدارية ونموذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، دار الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص20.

[2] – خليل محمد العزاوي، **إدارة اتخاذ القرار الإداري**، **دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع**، طبعة الأولى، 2006، الأردن–عمان،ص20.

[3] – يورك بريس، **اتخاذ القرارات،التعليم ، التنبؤ، المخاطرة**، مكتبة لبنان للناشرين، طبعة الأولى، 2001،ص6.

المطلب الثاني: أنواع القرار

يمكن تصنيفها إلى عدّة أنواع كما يلي:[1]

أ- قرارات إستراتيجية: هي قرارات لاختيار أهداف المؤسسة و أنواع المنتجات التي سوف تتخصص المؤسسة في إنتاجها و الأسواق التي سوف يتم خدمتها، و لمواجهة التغيرات التي تحدث في المؤسسة، و هذه القرارات هي من اختصاص الإدارة العليا لما لها من تأثير ضخم على مركز المؤسسة في المستقبل.

ب- قرارات إدارية تنظيمية: هي قرارات لوضع الهيكل التنظيمي بطريقة تؤدي إلى تعظيم كفاءة أداء المؤسسة، و يتضمن ذلك تحديد الإدارات و الأقسام المختلفة و توضيح السلطة و المسؤولية لكل مستوى إداري و التنظيم الإداري الجيد هو الذي يضمن تدفق الموارد الإنتاجية لتنفيذ العمليات الإنتاجية المختلفة، و هذه القرارات التنظيمية هي من اختصاص الإدارة العليا أيضا.

ت- قرارات تشغيلية: هي قرارات استغلال الموارد الإنتاجية أو توزيعها على الاستخدامات المختلفة لتحقيق الأهداف الموضوعية، و يقوم باتخاذ القرارات التشغيلية مستويات إدارية مختلفة في المؤسسة.

كما يمكن تقسيم أنواع القرارات من حيث تأثيرها الزمني إلى:

قرارات الأجل الطويل: يتميز بأنه يتضمن عادة إجراء تغيرات في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة كما أن آثار هذه القرارات و النتائج المترتبة عليها تمتد من فترة طويلة نسبيا في حياة المؤسسة، و لهذا فإن القيمة الزمنية للنقود لابد أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة قرارات استثمار في الطاقة الإنتاجية.

قرارات الأجل القصير: يتعلق معظم هذه القرارات باستغلال الطاقة الإنتاجية و الإمكانيات الموجودة فعلا (قرارات الإنتاج والتسعير)، أو قرارات الإغلاق المؤقت للمؤسسة أو لأجزاء منها، أو قرارات توزيع الأرباح، وهذه القرارات تغطي فترة قصيرة نسبيا و بالتالي فإن أثر القيمة الزمنية للنقود يعتبر قليل الأهمية.

[1] - علي أحمد أبو الحسن، **المحاسبة الإدارية المتقدمة اتخاذ القرارات- تقارير الأداء، تقييم الأداء**، الدار الجامعة للنشر والتوزيع،عمان، بدون سنة نشر، ص ص 19-21.

يمكن أيضا تبويب القرارات من حيث القائمين باتخاذها إلى: [1]

قرارات فردية: تتصف بوحدة الهدف أو الأهداف لجميع المشتركين في اتخاذ القرار، ويعتبر القرار في هذه الحالة كما لو كان قرار يقوم فرد واحد باتخاذه.

قرارات جماعية: هي تلك التي تتضمن أهداف و مصالح للمشتركين في اتخاذ القرار.

و يمكن أيضا تبويبها من حيث درجة المعرفة العائد لكل بديل من بدائل موضوع القرار، وهنا توجد ثلاث حالات:[2]

حالة التأكد: و ذلك إذا كانت نتيجة كل بديل من البدائل مؤكدة بالكامل، و يعتبر أسهلها على الإطلاق ففيه لا يوجد تأثير للعالم الخارجي على النتائج.

حالة الخطر: و ذلك إذا كان لكل بديل من البدائل نتائج متفاوتة و كل نتيجة لها درجة احتمال معروفة.

حالة عدم التأكد: و ذلك إذا كان لكل بديل من البدائل نتائج متفاوتة و لكن درجة الاحتمال لكل منها غير معروفة.

و توجد أنواع أخرى للقرار من بينها ما يلي: [3]

1) **قرارات مبرمجة:** هي تلك القرارات التي تتصف بأنها متكررة و روتينية، و محددة جيدا، و توجد إجراءات مسبقة لحلها، وهي مبرمجة أيضا لأن معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة، و غالبا ما تتوافر معلومات كافية بشأنها و من السهل تحديد البدائل فيها، و يوجد تأكد نسبي بأن البديل المختار سوف يترتب عليه حل المشكلة بفعالية.

[1] – علي علاونة، محمد عبيدات، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية إدارة الأعمال**، جامعة مؤتة، بدون بلد نشر، ط1، 2006،ص 122-123.

[2] – فؤاد شيخ سالم، **فالح محمد حسن، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الدول العربية، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1983، ص ص21-24.

[3] – علي عبد الهادي مسلم، **تحليل وتصميم المنضمات، الدار الجامعة، كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، مصر،سنة 2001،2002،ص186-187.

2) **قرارات غير مبرمجة:** فهي تلك التي تتصف بأنها غير متكررة و غير روتينية و غير محددة جيدا، و لا توجد إجراءات معروفة مسبقا لحلها، و عادة ما تظهر الحاجة لصنع هذه النوعية من القرارات عندما تواجه المؤسسة مشكلة لأول مرة و لا توجد خبرات مسبقة بشأن كيفية حلها، ففي هذا النوع من المشكلات عادة ما يصعب تجميع معلومات كافية عنها، و لا توجد أيضا معايير واضحة لتقييم البدائل و الاختيار من بينها، و لذلك فإن الظروف التي تسود في هذه الحالة هي ظروف عدم التأكد بشأن نتائج التصرفات البديلة.

المطلب الثالث: عناصر القرار

هناك عدّة أجزاء أو عناصر للقرار نوضحها على النحو التالي: [1]

1) **بيئة القرار:** و يشير هذا العنصر إلى المؤثرات البيئية الداخلية و الخارجية و المؤثرات الأخرى التأثر على صانع القرار عندما يريد صنع قرار ما.

2) **متخذو القرار:** و هم أولائك الأفراد أو الجماعات التي تقوم فعلا بمختلف مراحل و خطوات صنع القرار.

3) **أهداف القرار:** وهي الأهداف التي يسعى القرار لتحقيقها.

4) **وجود بديلين ملائمين على الأقل:** يجب أن يتضمن موقف القرار الاختيار بين بديلين ملائمين على الأقل، و يمثل البديل الملائم ذلك البديل الذي يعتبر ملائما و عمليا من ناحية التنفيذ، و أيضا مساهمته في حل مشكلة قائمة.

5) **ترتيب البديل:** يكون الترتيب تنازليا حيث نبدأ بالأكثر أهمية فالأقل إلى غاية آخر بديل.

6) **الاختيار بين البدائل:** إن هذا الاختيار يؤكد حقيقة أنه تم التوصل إلى القرار.

7) **مضمون(محتوي) القرار:** بعد الاختيار بين البدائل المتاحة يتم صياغة القرار في شكل نص معين يتضمن ما ورد في البديل الذي وقع عليه الاختيار و يكتب في وثيقة معينة (إذا كان القرار كتابيا)، أو يتم الاكتفاء بتمريره شفويا (إذا كان القرار شفويا).

[1] – حامد علي. **أثر المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2010-2011،ص3.

8) **نوع القرار**: من خلال الاطلاع على مضمون القرار و معرفة الجهة التي قامت بصنعه يمكن تحديد نوعه و من ثم تصنيفه.

المبحث الثاني:ماهية عملية اتخاذ القرار الإداري

الأساس في عمل المنظمة هو وضع الأهداف المتعددة و السعي لتحقيقها إلا أن المشكلة تنشأ عندما تدرك وجود فجوة بين الهدف المراد تحقيقه و لعرض سد هذه الفجوة تلجأ المؤسسة لاتخاذ القرارات المناسبة. و التي سنتطرق لشرحها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات الإدارية

لقد تعددت و اختلفت مفاهيم عملية اتخاذ القرار من شخص إلى آخر، فالبعض يعتبرها عملية مشاركة الأفراد لتوحيد الرأي و البعض الآخر يعتبرها محاولة الوصول إلى الهدف المحدد، كما يعتبرها آخرون عملية الاختيار بين البديل المناسب.

و قبل التطرق إلى مفهوم عملية اتخاذ القرار الإداري لابد أن نعرج على تعريف القرار الإداري:

1) **تعريف القرار الإداري**: القرار الإداري هو سلوك أو تصرف واعي منطقي ذو طابع اجتماعي، و يمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة و متاحة لحل المشكلة، و يعد هذا البديل الأكثر كفاية و فعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار.[1]

2) **تعريف عملية اتخاذ القرار الإداري**:

هناك عدة تعاريف لعملية اتخاذ القرار الإداري نذكر منها ما يلي:

تعريف 1: عملية اتخاذ القرار الإداري هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة اكبر من السوق، تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج و المبيعات و هذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات تتخذ في ذهن القائم بالعملية، و يتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة ... .[2]

[1] – محمد الصيرفي، **القرار الإداري ونظم دعمه**، الناشر دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006،ص12.

[2] – خالد قاشي، **نظام المعلومات التسويقية مدخل لاتخاذ القرار**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014،ص76.

تعريف2: تعد عملية اتخاذ القرار عملية فكرية، نفسية، سلوكية، معقدة، تتضمن السعي لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة بالبدائل الممكنة للحل، ثم اختيار البديل المناسب ضمن استراتيجيات مناسبة للوصول إلى الهدف المرغوب. و هي عملية تفكير مركبة، تهدف إلى اختيار أفضل البدائل أو الحلول المتاحة للفرد في موقف معين من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، أو بأنها عملية المفاضلة بين الحلول البديلة و المتاحة، و اختيار أكثر هذه الحلول صلاحية لتحقيق الهدف.

كما يعرف بأنه فعل يختاره الفرد بوصفه أنسب وسيلة متاحة لانجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها من حل المشكلة التي تشغله.[1]

تعريف3: تعرف عملية اختيار القرار الإداري بأنها لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة على أساس توقعات معينة لمتخذ القرار.

إن اتخاذ القرارات هو قلب الإدارة، وإن مفاهيم نظرية الإدارة يجب أن تكون مستمدة من منطق الاختيار الإنساني.[2]

المطلب الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرارات الإدارية

تنبع أهمية اتخاذ القرارات من ارتباطه الشديد بحياتنا اليومية كأفراد و جماعات، و منضمات إدارية صغيرة و كبيرة، محلية و دولية، و هذا بالإضافة إلى أن موضوع اتخاذ القرارات يحظى بأهمية خاصة من الناحيتين العلمية و العملية كما يلي: [3]

1- أهمية عملية اتخاذ القرارات الإدارية من الناحية العملية:

- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية و فنية حتمية ناجحة لتطبيق السياسات و الاستراتيجيات للمؤسسة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية و علمية؛
- تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا و فعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية، مثل التخطيط و الرقابة، و التنظيم و غيرها؛

[1] – أمل أحمد طعمة، **اتخاذ القرار والسلوك القيادي برنامج تدريبي**، ديبونو لطباعة والنشر، عمان، 2010،ص15.

[2] – محمد رسلان الجيوسي، **الإدارة علم وتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2008،ص76,

[3] – سهيلة شوية، **آلية اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضى على الأداء الوظيفي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2014-2015،ص39.

- تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكيف، تفسير و تطبيق الأهداف و السياسات و الاستراتيجيات العامة في المؤسسة؛
- تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية و تكنولوجية متعددة و مختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري .

2- أهمية عملية اتخاذ القرارات الإدارية من الناحية العلمية:

- تكشف القرارات الإدارية عن سلوك و موقف القادة و الرؤساء الإداريين، و تكشف عن القوى و العوامل الداخلية، و الخارجية الضاغطة على متخذي القرار، الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات، و التحكم فيها و التعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة؛
- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة للاختيار و قياس مدى قدرة القادة و الرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف و المهام الإدارية المطلوب تحقيقها و انجازها بأسلوب علمي و عملي؛
- تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للقرارات الإدارية ؛

المطلب الثالث: خصائص و مراحل عملية اتخاذ القرار الإداري

توجد عدة خصائص نذكر من بينها ما يلي: [1]

1- **عملية قابلة للترشيد:** هذه العملية تقوم على افتراض أنه ليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، و لكن يمكن الوصول إلى حد من هذا الترشيد، فعملية اختيار البديل المناسب للقرار تتم في ظروف معينة تجعل من غير الممكن وجود معلومات دقيقة و تنبؤ بالأحداث تمكن سلطة اتخاذ القرار من اختيار البديل المناسب.

2- **عملية تتأثر بعوامل إنسانية واجتماعية:** فعملية اتخاذ القرار تتأثر بالصفات الشخصية لمتخذ القرار و مساعديه و مستشاريه و كل من يساهم في إصدار القرار.

كما أن هذه العملية تتأثر بالبيئة المحيطة، سواء البيئة الداخلية أي داخل المؤسسة الإدارية، أو البيئة الخارجية، أي المجتمع المحيط الذي تؤدي المؤسسة عملها في إطاره.

[1] – حمدى أبو النور السيد عويس، **نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري**، دار الفكر الجامعي للنشر، ط1، الاسكندرية، 2011،ص ص 37- 40 .

3- **عملية ممتدة من حيث الزمان:** فالقرار الذي يمكن اتخاذه هو في الغالب امتداد و استمرار قرارات أخرى سابقة عليه، فهو لا يتخذ بمعزل عن هذه القرارات و إنما هو مجرد حلقة جديدة لسلسة تظم هذه القرارات.

كما أن أثار هذه القرارات تنصرف إلى المستقبل، و لذلك يكون من المهم جدا لعملية اتخاذ القرار دراسة احتمالات ناجحة في تحقيق الهدف المرجو منه في المستقبل، فكلما زادت نسبة احتمالات نجاحه كلما كان من المناسب اتخاذه.

1- **عملية تعتمد على جهود اجتماعية مشتركة:** فعملية اتخاذ القرار تمر بمراحل متعددة، تشترك فيها إلى جانب متخذ القرار أشخاص آخرون، من مساعدين و مستشارين و مرؤوسين، بالإضافة إلى الجهات التي تمد كل هؤلاء بالمعلومات المناسبة و الكافية التي تساعد في اتخاذ قرار رشيد.

2- **عملية ديناميكية و مستمرة:** فعملية اتخاذ القرار تعتبر عملية ديناميكية أي متحركة، لأنها تمر بمراحل مختلفة، حتى تصل إلى مرحلة اتخاذ القرار بشكله النهائي، و هي تتغير من مرحلة إلى أخرى، حسب متغيرات و ظروف اتخاذ هذا القرار، فالمعلومات المطلوبة لاتخاذه تتغير من حيث نوعيتها و أهميتها لكل مرحلة من مراحل العملية.

3- **عملية لا تخلو من القيود والضغوط على سلطة اتخاذ القرار:** فالسلطة الإدارية تتقيد بعدة قيود مختلفة، أثناء قيامها باتخاذ القرار الإداري و المراحل المختلفة التي تمر بها هذه العملية، منها قيود قانونية و بعضها الآخر نابع من الضغوط التي قد تتعرض لها، توصلا إلى إصدار القرار بمضمون معين، كما أنها من الممكن أن يمثل من يمسهم القرار نوعا من الضغوط على هذه السلطة من خلال ما يقدمونه من طلبات أو تظلمات أو التماسات.

4- **عملية صعبة:** فعملية اتخاذ القرار تتضمن نشاطات متعددة، و كل من هذه النشاطات تتطلب قدرات و مهارات معينة لانجازها .

فهذه العملية تمر بمراحل ثلاثة، أولها مرحلة البحث و الاستطلاع و يتركز النشاط فيها على اكتشاف المشكلة و الحاجة إلى اتخاذ القرار لحلها، و الثانية مرحلة التفكير و التصميم و يتم فيها البحث عن البدائل المختلفة للحل،كما يتم فيها تحليل و تقييم هذه البدائل، وآخر هذه المراحل هي مرحلة المقارنة و الاختيار، و يتركز النشاط فيها على اختيار بديل معين لحل المشكلة المطروحة.

و من خصائصها أيضا ما يلي: [1]

1- **عملية إدارية و تنظيمية**: إدارية لأنها تعد من المسؤوليات الأساسية التي يتحملها المدير، أما عن سيمت التنظيمية فذلك كونها ناتج عن تضافر جهود العديد من الأفراد على شكل جماعات أو مجالس إدارة فعملية اتخاذ القرار أكبر من أن ينفرد بها المدير وحده، حيث المدير في الوقت الحاضر لا يعمل في عزلة بل يتأثر في قراراته بآراء المحيطين به و أفكارهم.

2- **عملية عامة و شاملة**: أخذت صفة العمومية من جل الأساليب و الطرق المستعملة لاتخاذ القرار تكاد تكون واحدة في جميع المؤسسات على اختلاف نوع نشاطها(تجاري، صناعي، خدماتي)، أما صفة الشمولية فتتمثل في كون جميع من يشغلون المناصب الإدارية تتوفر فيهم القدرة على اتخاذ القرار بغض النظر عن مستوياتها.

3- **عملية مقيدة و بطيئة**: مقيدة وذلك راجع للضغوط التي تعترض متخذ القرار أثناء اتخاذه للقرار و هذه القيود يمكن أن تكون خارجية(قانونية، اقتصادية، اجتماعية...) أو داخلية من المرؤوسين أو ممن يمسهم القرار، كما أن هذه العملية تتسم بالبطء لكونها تستغرق وقت طويل لاتخاذ القرار، لما يتطلبه هذا الأخير من جمع معلومات و تحليلها، كما قد يتطلب دراسات و مناقشات و خاصة إذا ما كان اتخاذ القرار يتم عن طريق اللجان.

الفرع الثاني : مراحل اتخاذ القرار الإداري

هناك عدة مراحل لعملية اتخاذ القرار الإداري نذكر منها: [2]

أولا– تشخيص المشكلة: تعتبر تشخيص المشكلة من أهم خطوات اتخاذ القرار، و في هذه المرحلة تتم صياغة المشكلة لفظيا بطريقة إجرائية محددة تعبر عن معناها الحقيقي، و هناك أهمية كبيرة للطريقة التي يتم بها التعبير عن المشكلة، و ترجع هذه الأهمية إلى دورها الرئيسي في اكتشاف المشكلة و التعرف عليها و تحديد أبعادها، و على متخذ القرار أن يقوم بتحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة، و درجة أهميتها، و الفصل بين أغراض هذه المشكلة و أسبابها.

---

[1] – شتوح سمية، **أثر القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المدية، الجزائر، 2016- 2017، ص35-36.

[2] – بندر بن محمد حسن الزيادي العتيبي، **اتخاذ القرارات وعلاقته بكل من فاعلية الذات والمساندة الاجتماعية لدى عينة من المرشحين الطلابيين في محافظة الطائف**، مذكرة ماجستر، كلية التربية قسم علم النفس جامعة أم القرى مملكة العربية السعودية 1438هـ- 1439هـ، ص15-16،موقع: WWW.gulfkids.com تاريخ الاطلاع :2018/01/27،الوقت:h21:27

ثانيا– جمع البيانات و المعلومات: يحصل متخذ القرار على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة و المعلومات الملائمة زمنيا من المصادر المختلفة، لكي يتمكن من فهم هذه المشكلة و العمل على تحليل هذه البيانات تحليلا دقيقا، و يعمل على المقارنة بين الحقائق و الأرقام و استخلاص بعض المؤشرات و المعلومات التي تساعده على اختيار القرار المناسب.

- و يقصد بالبيانات الأرقام و الإحصائيات و الحقائق المتعلقة بالمشكلة.
- يقصد بالمعلومات العمل على ترجمة هذه البيانات و تحليلها و دراستها، و تتركز غالبا على الجوانب السلوكية و الاجتماعية المتصلة بالمشكلة.

ثالثا– تحديد البدائل المتاحة و تقييمها: يقصد بالبديل (alternative) وضع فروض متعددة لحل المشكلة بحيث يصلح كل منها بدرجة معينة و كيفية محددة للوصول إلى الأهداف المطلوبة، و يختلف عند البدائل أو الحلول المتاحة من موقف لآخر، وفقا لطبيعة المشكلة و ظروفها، و بناءا على وضع المؤسسة و سياستها و فلسفتها و إمكانياتها المالية، و الوقت المتاح لحل المشكلة، و اتجاهات متخذ القرار و قدرته على التفكير المنطقي(logical)، و المبدع الذي يعتمد على التفكير الإبتكاري القائم على القدرة على التصور والتوقع إنتاج الأفكار الجديدة، و هذا يساعد على تصنيف البدائل و ترتيبها و التوصل إلى عدد محدود منها.

رابعا– اختيار البديل المناسب لحل المشكلة: تتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة و اختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير و اعتبارات موضوعية منها:

أ. تحقيق البديل للهدف ؛

ب. اتفاق البديل مع أهمية المؤسسة و أهدافها و قيمها و سياساتها؛

ت. قبول الحل البديل و الاستعداد لتنفيذه؛

ث. مرحلة تأثير الحل البديل على العلاقات الإنسانية؛

ج. مرحلة السرعة في الحل البديل؛

ح. مدى ملائمة كل بديل لعوامل البيئة الخارجية مثل العادات و التقاليد و القيم؛

خ. كفاءة البديل، و الفوائد المتوقعة، و درجة المخاطرة، و سهولة أو و صعوبة تنفيذه؛

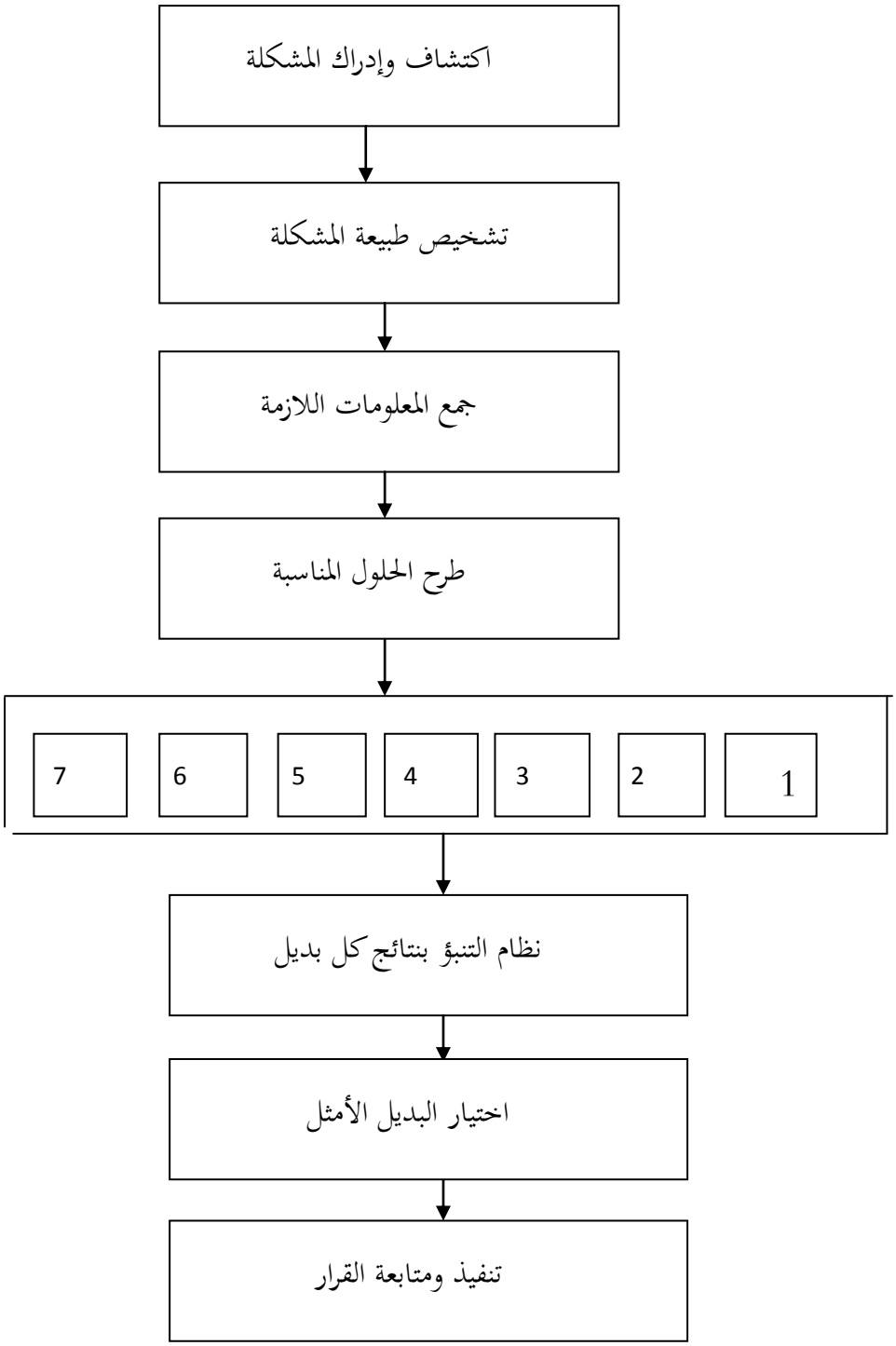
خامسا: اختيار البديل الأمثل من بين البدائل و إصدار القرار: يتم ذلك من خلال ثلاث منطلقات و هي: الخبرة، التجربة البحث و التحليل، و المنطلق الأخير هو الأسلوب الأكثر استخداما و تأثيرا لتحديد المشكلة. [1]

سادسا: اختيار القرار و تنفيذه مع متابعته و تقييمه: حيث أنه لا تنتهي مهمة متخذ القرار عند تنفيذه فحسب بل تتعدى إلى متابعة نتائج التنفيذ و ذلك للتعرف على مبدأ نجاح البديل المختار أو الأمثل في علاج المشكلة أو تحقيق الهدف المرغوب. [2]

[1] – بوفروعة سوفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012،ص149.

[2] – بوفروعة سوفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص149.

الشكل (2-1):مراحل عملية اتخاذ القرارات الإدارية



مصدر:فتيحة كوار،**إدارة المخاطر و أثرها على عملية اتخاذ القرارات الإدارية**، مذكرة ماستر،تخصص إدارة و تسيير، سنة2014-2015،ص66.

المبحث الثالث: مدى فعالية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية

سنتناول في هذا المبحث دراسة كل من صلاحية المعلومات المحاسبية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في القرارات الإدارية بالإضافة إلى دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وأخيرا دور المعلومات المحاسبية في الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات الإدارية.

المطلب الأول: مدى صلاحيات المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الإدارية

تعتبر المعلومات المحاسبية أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل إن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات، حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات.

وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك معايير معينة للحكم على مدى صلاحية المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة بغرض استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات وترشيدها، في الواقع أن إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين قد أصدرت تقريرا عن تطوير نظرية المحاسبة، أو ركزت اهتمامها في هذا التقرير على أربع خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية المناسبة لترشيد القرارات وتتمثل فيما يلي: [1]

- الملائمة و المناسبة أو الصلاحية؛ – القابلية للتحقق؛
- التحرر من التميز؛ – القابلية للقياس الكمي؛

و لكن ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدم في تحديد المعلومات المفيدة أو النافعة، وما هي المواصفات التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة.

لذلك علقت اللجنة في مقدمة تقرير المجمع المحاسبي الأمريكي ما يلي:

[1] – أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين، الجامعة الإسلامية– غزّة، كلية التجارة، مذكرة ماجستير، فلسطين، 2006، ص84–85، الموقع الالكتروني: www. Uobabylon.eduia، يوم 2017/11/17، h00:04

إن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية للتطبيق على كافة العمليات المحاسبية ،و تقاس درجة منفعة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع احتياجات متخذ القرارات.

و الواقع أن مجمع المحاسبين الأمريكي لا يعتبر أول من نادى بمعيار المنفعة، حيث نادى به قبل ذلك فريق كبير من رواد الفكر المحاسبي المعاصر.

و المعيار الشامل هو معيار المنفعة، يعني أنه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية نافعة و هنا يجب أن نقرر أن منفعة أي شيء تتمثل في مقدرته على إشباع حاجات معينة ، و بناء على ذلك فإن المعلومات المحاسبية تكون ذات منفعة إذا كانت قادرة على إشباع حاجات مستخدمي هذه المعلومات وهم كثيرون و حاجاتهم متعددة و متشابكة .و قد تكون متعارضة في بعض الأحيان ،فالمعلومات المحاسبية التي قد تكون نافعة لمستوى الإدارة العليا ،قد لا تكون كذلك بالنسبة للمستويات الإدارية الأخرى،وقد لا تكون كذلك أيضا بالنسبة للأطراف الأخرى التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسة مثل: الملاك ،مصلحة الضرائب، بورصة الأوراق المالية ،المديرين ،العملاء ...إلخ.كما أن المعلومات التي قد تكون نافعة في وقت معين قد لا تكون كذالك في وقت آخر،و لذلك فإن المعلومات التي تعطي الإجابة الكافية والجوهرية لكافة أو معظم التساؤلات التي تكثر في أذهان مستخدميها هي المعلومات التي يمكن أن توصف بحق أنها معلومات نافعة.و إذا كان البعض يقرر كما سبق الإشارة أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية التطبيق على كافة المعلومات والعمليات المحاسبية إلا أن المناقشة السابقة قد أوضحت أنه هناك قيود عديدة يخضع لها هذا المعيار في مجال التطبيق من أهمها :[1]

1. وقت إتاحة المعلومات المحاسبية؛
2. اختلاف مستويات استخدام هذه المعلومات داخليا؛
3. اختلاف الأطراف الخارجية الأخرى التي تستخدم هذه المعلومات؛
4. اختلاف طريقة عرض المعلومات المحاسبية؛
5. اختلاف الأشخاص في درجة إدراكهم لهذه المعلومات؛

منفعة المعلومات لا تقاس بحجمها وإنما بدرجة تأثيرها في القرار و هذا يتوقف على عوامل كثيرة بخلاف الحجم مثل: الدقة، درجة مناسبتها للقرار، توقيت الحصول عليها، درجة إدراك متخذ القرار لها...إلخ.

[1] – أحمد عبد الهادي شبير:**مرجع سبق ذكره**،ص86

كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتبر عملية شاملة أو كلية ، ومعظم القرارات تتخذ على أساس معلومات محددة بدقة و متوفرة في الوقت المناسب بغض النظر عن حجمها.

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات

تعد المعلومات المحاسبية في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها، يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية،و ضمانا لاستمرار و تطور الشركات و المؤسسات ، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزءا من النظام الكلي للمعلومات، و يلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة و دقيقة وصحيحة في الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير و القوائم المالية ،كما أن المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون لها دور إيجابي في سلامة القرارات الإدارية و من ثم نجاح خطط التَنمية، و هذا الدور يأتي من توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط و تنفيذها و متابعتها.

هناك من يقول بأن اتخاذ القرار الجيد يعتمد بنسبة 90 %على المعلومات و 10% على الذكاء و الإلهام فكل القرارات تتطلب معلومات، والغرض الرئيسي من الحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها للوصول إلى القرارات و تنفيذها و تثبيتها.

و من البديهي أن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار المتخذ، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل. فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار، وتقلل من عواقب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات، وفي حقيقة الأمر فإن اتخاذ القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر، و عليه يجب أن يكون اتخاذ القرار مدعما بمعلومات جيدة ، فإذا كانت المعلومات ضعيفة، سيؤدي ذلك إلى قرار ضعيف.

و يمكن القول بأن المعلومات ذات الجودة العالية في يد من يستخدمها بكفاءة ستحقق له أفضل القرارات.

كما يمكن توضيح دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على النحو التالي:[1]

[1] – محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية قي اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستر في المحاسبة والتمويل جامعة إسلامية غزة،فلسطين،2011،ص62-63.، الموقع الالكتروني: www.uobabylon.eduia، يوم 14:02/11/17،2017h.

1. **إعداد الموازنات التخطيطية** :والتي تمثل خطة العمليات المستقبلية التي تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحديد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي و تعتبر مقياس للأداء ومعيار للرقابة.

2. **تصميم نظام معلومات محاسبي**: حيث تصمم على أساس تنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية و طبيعة النشاط الاقتصادي، ويتوقف تصميم النظام المحاسبي على عاملين رئيسيين هما:

- ✓ المبادئ العلمية المحاسبية؛
- ✓ الأساليب المحاسبية ،وتتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات الواجب إتباعها لتنفيذ المبادئ المحاسبية؛

3. **تسجيل العمليات**: تتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها ،وتمثل هذه المرحلة مدخلات نظام المعلومات المحاسبية ،التي تؤدي أساسا إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية.

4. **مراجعة و مراقبة تنفيذ الموازنة**: تهدف إلى تنفيذ الإجراءات التي تمت بالمؤسسة، بما في ذلك ضمان حقوق المؤسسة والمحافظة على أصولها و التأكد من سلامة القيود المحاسبية و نظام المعلومات و دقة القوائم المالية.

5. **تحليل وتفسير القوائم المالية**: يتم فحص القوائم المالية و تحديد العلاقات بين أجزاءها وإظهار التغيرات التي تطرأ على عناصرها ، وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية و الاستثمارية ورسم الخطط و السياسات المستقبلية .

إن المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة للجهات الداخلية للمؤسسة كالمدراء و رؤساء الأقسام والمشرفين وما شبه ذلك حيث تساعدهم في اتخاذ قرارات تقع ضمن المجالات التالية:

- ✓ تخطيط طويل الأجل؛
- ✓ التنظيم والتوجيه و توزيع الموارد؛
- ✓ التقييم و الإنجاز و الرقابة ؛

1) المبادئ التي يجب مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات:[1]

- تعتبر المعلومات أساسا ضروريا لاتخاذ القرارات، فبدون المعلومات يصعب تحديد المشكلة أو تحديد بدائل الحل، كما يصعب تحديد معايير المفاضلة بين البدائل؛
- يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرار المعروض، أو يمكن تجميع البيانات اللازمة وتحويلها إلى معلومات ملائمة؛
- أن يتم تجميع المعلومات المتعلقة بالموقف الإداري قبل تحديد البدائل؛
- تتوقف الحاجة إلى معلومات دقيقة على الأساليب المستخدمة لقياس البدائل المختلفة؛

تعتمد الإدارة في اتخاذها للقرارات الإدارية وأدائها لوظائفها على معلومات محاسبية وغير محاسبية، ويعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية لكونها المحرك لإدارة أي مؤسسة بل وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة ومتابعة تحقيقها لأهدافها المرجوة، ولأن اتخاذ القرارات يعتمد بشكل أساسي على البيانات والمعلومات المحاسبية في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد، ولأن هذه البيانات والمعلومات تكون كمية أو مالية فمن شأنها مساعدة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت وصفية أو شخصية، أضف إلى ذلك فإن البيانات والمعلومات المحاسبية تتصف بخصائص معينة تجعلها مفيدة و هامة عند دراسة المشكلة ومعالجتها وتتمثل هذه الصفات في الملائمة، التوقيت المناسب، الدقة، وهذه الخصائص قد تم التعرض لها بالشرح المفصل في الفصل السابق.

المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات الإدارية

إن المحاسبة بوصفها علما اجتماعيا يجب أن يتفاعل مع المجتمع وتعبر تعبيرا رقميا صادقا قدر الإمكان عن التقدم المالي للوحدات الاقتصادية في المجتمع فترة مالية بعد أخرى، وعن المراكز المالية لهذه الوحدات الاقتصادية في نهاية هذه الفترات مع تقديم قدر مناسب ومتطور من المعلومات المحاسبية لترشيد الإدارة في اتخاذ قراراتها.

ولكي يتسنى للمحاسبة أداء هذا الدور وأن تساير التقدم العلمي الموجود والمنتظر مستقبلا يجب أن تمتزج بالأساليب الكمية وأن تسعى إلى أن تحل أساليب القياس الرياضية و الإحصائية محل الاجتهادات

[1] – أحمد عبدالهادي شبير، **مرجع سبق ذكره**،ص78

الفردية المحاسبية، حيث أن استخدام هذه الأساليب يدفع المحاسبين إلى توسيع مدركاتهم ليتمكنوا من فهم تلك الأساليب.

ويقصد بالأساليب الكمية جميع الطرق الرياضية و الإحصائية وأساليب بحوث العمليات ، و يمكن انتقاء بعض هذه الأساليب و استخدامها في المحاسبة كالنماذج الرياضية و أساليب التفاضل و التكامل و نظرية المجموعات والمصفوفات الجبرية، ولا يقصد بالتحليل الكمي فقط استخدام المعدلات والنماذج الرياضية، ولكن يتضمن ذلك أيضا تحديد نوعية البيانات المحاسبية (المدخلات) و المعلومات المحاسبية (المخرجات) و وسائل و أساليب صياغة المشكلة باستخدام مفاهيم المحاسبة للتكاليف والإيرادات، فلكل مشكلة إيراد اتخاذ قرار بشأنها تكلفة وإيراد وعائد.

وتختلف قيم كل المتغيرات في مواقف وحالات معينة، وذلك الاختلاف في الحالات يجعل من المشكلة في غالبية الأحوال مشكلة معقدة، لذلك تتدخل النماذج الرياضية والكمية لتخفيض حجم المشكلة و تلخيصها و تجعل منها مشكلة بسيطة يسهل حلها و من أمثلة تلك النماذج نموذج البرمجة الخطية و نماذج الاحتمالات و نماذج المدخلات و المخرجات و النماذج الإحصائية (مقاييس التشتت والارتباط والانحدار) و غيرها من أمثلة تلك النماذج التي تعتبر معاونة للمحاسب في الوصول إلى نتائج منطقية.

ويمكننا القول أنه أدى إلى توظيف الأساليب الكمية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية إلى زيادة قدرة هذه النظم على التكييف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في المؤسسة من خلال توفير وسائل اقتصادية فعالة لخزن واسترجاع ومعالجة البيانات، ثم تقديمها إلى متخذي القرارات في الوقت المناسب،كما ساهمت في تقليل حالات عدم التأكد (البدائل) لمتخذ القرار.[1]

[1] – محمد موسى فرج الله، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

خلاصة:

تضمنت دراسة هذا الفصل كل من الدراسة النظرية لماهية القرار بشكل عام بالإضافة إلى دراسة اتخاذ القرارات الإدارية و الجزء الأهم هو دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

وفي ضوء ما تقدم من الدراسة لاتخاذ القرارات الإدارية و تبيين الحاجة إلى المعلومات المحاسبية سواء في تحديد و تحليل المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها أو في تقييم تلك البدائل المتاحة، و تقدير احتمالات حدوثها و نتائجها، هذا باعتبار أن المعلومات المحاسبية لها دور أساسي في تدعيم القرارات الإدارية لمستخدميها داخل المؤسسة.

تمهيد:

قمنا في الفصلين السابقين بتسليط الضوء على كل من المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارت الإدارية من الناحية النظرية، و سنتناول في هدا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة مدى مصداقية المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية، ولتحقيق هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة الاستبيان و التي بدورها تتضمن جزئين، الجزء الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية عن عينة الدراسة، أما الجزء الثاني فهو يتعلق بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة، وقد اخترنا استعمال استمارة الاستبانة كأداة للدراسة، حيث قمنا بتصميمها وفقا لمقياس ليكارت الخماسي، ومن أجل عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها فإننا اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية وذلك من خلال برنامج الإعلام الآلي الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وقمنا كذلك باختبار فرضيات الدراسة التي تمحورت حول قياس مدى التباين في اتجاهات الأساتذة نحو محاور الدراسة باختلاف المتغيرات الشخصية، كما تم اتخاذ آراء بعض الأساتذة الأكادمين المختصين بالمحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،بجامعة يحي فارس بالمدية.

ولتوضيح هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

يتناول هذا المبحث الإطار النظري للدراسة الذي استخدمناه، حيث يبين عينة الدراسة، وأداة الدراسة، والإجراءات التي استخدمت للتحقق من صدقها وثباتها، وإجراءات تطبيق الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات والمعلومات.

تقوم الدراسة الميدانية أساسا على التحليل، بإتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات و المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي تهدف إلى معرفة مصداقية المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية.

المطلب الأول: منهج الدراسة:

يتمثل المنهج المتبع في الدراسة الميدانية الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، وباعتبار البحث يدور حول متغيرين للدراسة المتمثل في المتغير المستقل و هو مصداقية المعلومات المحاسبية و المتغير التابع المتمثل في اتخاذ القرارات الإدارية، بمعنى أوضح تحديد ما إذا كان هناك دور لمصداقية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، لذلك سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات و المعلومات ومن ثم النتائج المتوصل إليها .

أولا:بيانات الدراسة

بغيت تحقيق أهداف الدراسة قمنا بإسقاط الموضوع على الجانب النظري وتم ذلك باستخدام الاستبيان ولقد اعتمدنا على أساسين من البيانات.

1. :البيانات الثانوية

وهي تتمثل في بيانات الجانب النظري، واعتمدت هذه الدراسة على المراجعة و الإطلاع على الكتب و الدراسات السابقة، في مجال المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات الإدارية، من أجل إثراء هذه الدراسة.

2. : البيانات الأولية:

وهي بيانات الجانب الميداني للدراسة التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة الدراسة، والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر و تجميع البيانات و من ثم تفريغها و تحليلها باستخدام برنامج spss.

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

تناولنا في هذا المطلب كيفية إعداد الاستبيان، إضافة إلى هيكله.

فرع 1: تصميم استمارة الاستبيان

تم إعداد قائمة الاستبيان بناءا على الكتب و الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، مع مراعاة عدة جوانب أثناء إعداد الأسئلة أهمها:

- أن تكون واضحة و مفهومة و ليس بها غموض؛
- أن تكون الأسئلة مرتبطة بالأهداف المراد الوصول إليها؛

و قد تم توزيع قائمة الاستبيان على أفراد العينة و ذلك باستخدام طريقة الاتصال المباشر مع أفراد العينة.

فرع 2: مجتمع الدراسة و هيكلها

أولا:مجتمع الدراسة و حدودها

➢ **مجتمع الدراسة:** روعي في اختيار مجتمع الدراسة أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين لديهم الخبرة العلمية و العملية، و يتحدد مجتمع الدراسة في الأساتذة الجامعيين أصحاب الاختصاصات ذات الصلة بالمحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة المدية.

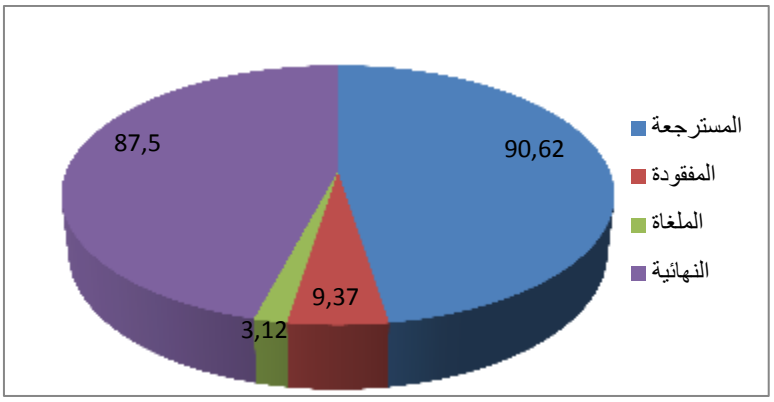
وتم توزيع الاستبيان على32 فرد من أفراد العينة، تم استرجاع (29) استبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(3–1): يمثل إحصائيات الدراسة

الاستبانات	الموزعة	المسترجعة	المفقودة	المستبعدة	النهائية
المجموع	32	29	3	1	28
النسبة	%100	%90,62	%9,37	%3,12	%87,5

المصدر:من إعداد الطالبتين.

الشكل رقم(3-1): يمثل الاستبانات الموزعة المسترجعة والمفقودة والملغاة والنهائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-1)

من خلال الجدول(3-1) والشكل (3-1) نلاحظ أن عدد الاستبانات الموزعة على الأساتذة يبلغ 32 استبانة، استرجعنا منها 29 أي بنسبة 90,62% وهي نسبة جد عالية، أما الاستبانات المفقودة فكان عددها 3 بنسبة 9,37% وهي نسبة ضعيفة، وكان ضمن الاستبانات المسترجعة استبانة مستبعدة من التحليل العام لعدم اكتمال البيانات.

ولقد بلغت نسبة الاستبانات النهائية للتحليل 87,5% من حجم مجتمع الدراسة، وهذا ما جعل دراستنا تقوم على 28 استبانة نهائية.

- **حدود الدراسة**: و تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي :

- **الحدود المكانية**: فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فتتمثل في استقصاء آراء الأساتذة الاكاديميين المتخصصين بالمحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدية.
- **الحدود الزمانية**:مضمون و نتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة و هو شهر أفريل 2018.
- **الحدود الموضوعية**:اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بالمعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات الإدارية.

ثانيا: هيكل الدراسة

تضمنت قاعدة هذا الاستبيان على عشرين سؤال (20) توزعت على جزئين:

الجزء الأول–البيانات الشخصية: تعتبر المتغيرات الشخصية ذات أهمية كبيرة في التعرف على خصائص العينة والوقوف على مدى تأثيرها على نتائج الدراسة ، وهي تمثل المتغيرات الوسيطية، وتشمل كلا من (الدرجة العلمية والخبرة).

الجزء الثاني–و يضم محورين يتعلقان بصلب موضوع الدراسة وتتمثل في:

- **المحور الأول**: الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات مصداقية، و يضم (08) أسئلة.
- **المحور الثاني**:دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، و يضم (10) أسئلة.

المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة

ويقصد بصدق أداة الدراسة التأكد من أن الاستبانة صريحة لقياس ما أعدت من أجله، ولتأكد من صدق أداة الدراسة قمنا بإجراء نوعيين من الاختبارات، الأول لقياس الصدق الظاهري، والثاني لقياس الصدق البنائي(قياس الاتساق الداخلي).

أولا: الصدق الظاهري:

لتحديد مدى صدق الاستبانة الظاهري فقد قمنا بعرضها على الأستاذ المشرف وبعد موافقته عليها، قمنا بعرضها على عدد من الأساتذة المختصين في هذا المجال، حيث قمنا بإرسال استبانة خاصة بالمحكمين[1]، وطلبنا منهم إبداء رأيهم فيها من ناحية مدى وضوح وملائمة محتوياتها لقياس ما وضعت له، وكذلك من ناحية مدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، وبتقديم تعديلات أو إضافة عبارات أو حذفها.

حيث عرضت الاستبانة على المحكمين الذين تفضلوا مشكورين بإبداء رأيهم حولها من خلال أهم الملاحظات التالية:

1- كان تقسيم الاستبانة بشكل جيد، حيث شملت مختلف الجوانب؛
2- تقليص عدد الأسئلة لأنها كانت تحتوي على التكرار؛
3- محاولة التقليص من سنوات الخبرة؛
4- حذف البيانات الشخصية متغير الجنس والسن؛
5- بعض التصحيحات اللغوية للعبارات، وبعض التعديلات في تركيبها وحذف بعضها واستبدال عبارات أخرى بها.

[1]- للاطلاع على الاستبانة الخاصة بالمحكمين يرجى الرجوع إلى الملحق(2)

ثم قمنا بتعديل الاستبانة من خلال هذه الملاحظات والاقتراحات وتم إخراج الاستبانة النهائية[2] بعد إجراء التعديلات اللازمة.

ثانيا: الصدق البنائي (الاتساق الداخلي): بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، قمنا بإجراء اختبار الصدق البنائي، وذلك بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات محاور الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه والجداول الآتية تبين مختلف النتائج الملخصة:

جدول رقم (3-2): معاملات الارتباط بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية لهذا المحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0,442	0,019
2	0,650	0,00
3	0,698	0,00
4	0,675	0,00
5	0,826	0,00
6	0,794	0,00
7	0,642	0,00
8	0,854	0,00

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على البرنامج Spss17

يتضح من الجدول (3-2) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الذي يصف الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات مصداقية ،

[2] -للاطلاع على الاستبانة النهائية يرجى الرجوع إلى الملحق(1)

موجبة وتراوحت بين (0,854) في حدها الأعلى أمام العبارة رقم (08) وبين (0,442) في حدها الأدنى أمام العبارة رقم(01)، وان جميع العبارات كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.00) ما عدا العبارة رقم (01) فكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0,019)، مما يشير إلى التجانس الداخلي بين أغلب العبارات.

الجدول رقم(3-3): معاملات الارتباط بين درجات العبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية لهذا المحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	**0,554**	**0,002**
2	**0,649**	**0,00**
3	**0,713**	**0,00**
4	**0,647**	**0,00**
5	**0,686**	**0,00**
6	**0,812**	**0,00**
7	**0,732**	**0,00**
8	**0,608**	**0,001**
9	**0,533**	**0,003**
10	**0,672**	**0,00**

مصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج Spss17

يتضح من الجدول (3-3) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الذي يصف دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، موجبة وتراوحت بين(0,812) في حدها الأعلى أمام العبارة رقم(06)، وبين (0,533) في حدها الأدنى أمام العبارة رقم(09)، وأن جميع العبارات كانت دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية(0,00)، العبارات(01)و(08)و(09)، فكانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية(0,002)و(0,001)و(0,003) على التوالي، مما يشير إلى التجانس الداخلي بين العبارات.

ثالثا:ثبات أداة الدراسة:

ويقصد بثبات أداة الدراسة مدى خلوها من الأخطاء غير المنتظمة التي تشوب القياس وقد اعتمدنا لتقدير ثبات أداة الدراسة حساب معامل ألفا كرونباخ (cronbach Alpha)، وذلك للدراسة ككل وللمحاور المشكلة لها. والجدول الآتي يوضح معاملات ألفا كروميخ:

الجدول رقم (3-4) يوضح معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة والاستبانة ككل

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كروميخ
الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لتكون ذات مصداقية	08	0,848
دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية	10	0,848
الاستبانة ككل	18	0,897

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج Spss17

يتضح من الجدول(3-4) قيم معاملات الثبات لمحوري الاستبانة و الاستبانة ككل، ويتضح من قيمة ألفا كرونباخ للمحورين وهي(0,848)أنها قيمة عالية وهذا ما يؤكد على ثبات عالي للمحورين. كما يتضح من قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل وهي(0,897)أن ثبات الاستبانة ككل عالي، وهذا ما يؤكد على إمكانية الاعتماد على نتائج الاستبيان والاستفادة من نتائجها في التفسير.

رابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لأغراض التحليل واختبار فرضيات الدراسة لقد تم اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية من خلال استخدام برنامج الإعلام الآلي المسمى برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والذي يرمز له بالرمزSpss وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية، وذلك للتعرف على خصائص عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي(Mean)، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض إجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات المحاور ومن خلاله يمكن ترتيب عبارات المحاور حسب الأهمية النسبية.
- الانحراف المعياري(**Standard Deviation**)، للتعرف على مدى تركز إجابات عن العبارات وتشتتها عن الوسط الحسابي.

- معامل الارتباط بيرسون(**Pearson correlation**)، لمعرفة دلالات الصدق البنائي أو الاتساق الداخلي.
- معامل ألفا كرونباخ(Cronbch Alpha)، لمعرفة دلالة الثبات لأداة الدراسة ومحاورها.
- اختبار التحليل التباين الأحادي (ف) (One-Way Anova) عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0,05$)، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية أي الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في اتجاهات الأساتذة نحو محوري الدراسة باختلاف بياناتهم الشخصية.

المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة التي أجريت على الأساتذة بشكل مفصل، للتعرف على الخصائص الشخصية للعينة وتحليل وتفسير إجابات الأساتذة الخاصة بمحاور الدراسة، وأخيرا فرضيات الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: البيانات الشخصية

من خلال هذا المطلب سيتم معرفة الخصائص الخاصة بأفراد عينة الدراسة من خلال متغير الدرجة العلمية، والخبرة المهنية.

أولا: متغير الدرجة العلمية

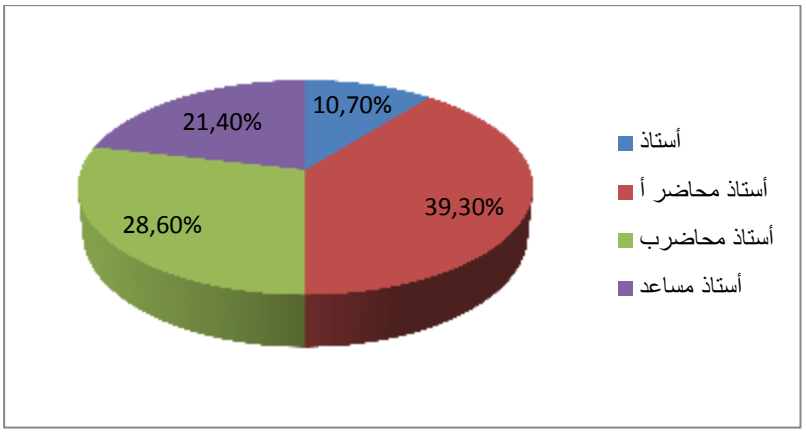
يمثل الجدول والشكل التاليين تلخيصا للنتائج المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الجدول رقم(3-5): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ	3	%10,7
أستاذ محاضر أ	11	%39,3
أستاذ محاضر ب	8	%28,6
أستاذ مساعد	6	%21,4
المجموع	28	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Spss17

الشكل رقم(3-2): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية



مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(3-5)

من خلال الجدول(3-5) والشكل(3-2) نجد أن أفراد العينة أغلبهم لديهم رتبة أستاذ محاضر أ بنسبة39,3% أي ما يعادل11 فرد، تم تليها رتبة أستاذ محاضر ب بنسبة 28,6% أي ما يعادل 8أفراد، في حين تبلغ نسبة أفراد العينة ذو رتبة أستاذ مساعد21,4%أي ما يعادل 6 أفراد، أما الباقي والذي نسبتة10,7%يمثل رتبة أستاذ أي ما يعادل 3أفراد.

ثانيا: متغير الخبرة المهنية

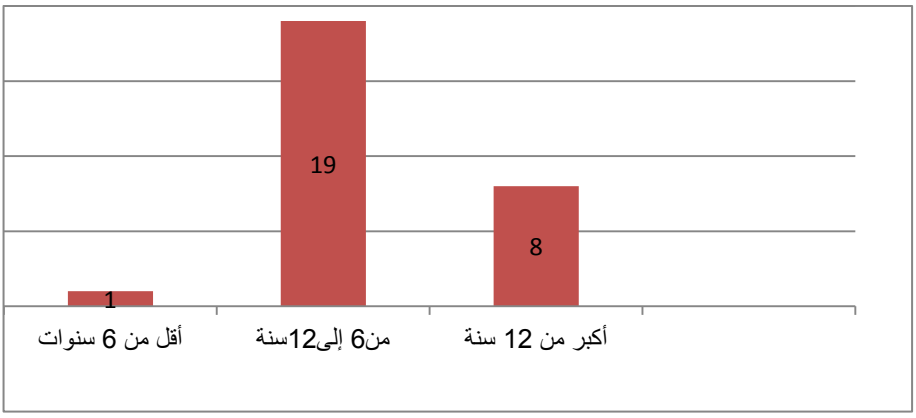
يمثل الجدول والشكل التاليين تلخيصا للنتائج المتعلقة بتوزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

الجدول رقم (3-6): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبر المهنية

سنوات الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 6 سنوات	1	%3,6
من6 سنوات إلى 12 سنة	19	%67,9
أكثر من 12 سنة	8	%28,6
المجموع	28	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Spss17

الشكل رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(3-6)

من خلال الجدول(3-6) والشكل(3-3) نجد أن أفراد العينة أغلبهم لديهم خبرة مهنية تتراوح من 6سنوات الى12سنة بنسبة67,9% أي ما يعادل19 فرد، تم تليها خبرة اكبر من 12 سنة بنسبة 28,6% أي ما يعادل 8أفراد، في حين تبلغ خبرة اقل من 6سنوات نسبة 3,6%أي ما يعادل فرد واحد.

المطلب الثاني: عرض النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، وتحليلها وتفسيرها، وذلك للتعرف على اتجاهات الأساتذة نحو كل من محاور الدراسة.

أولا: هل لخصائص المعلومات المحاسبية دور في مصداقيتها؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم تحديد التكرارات، النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بهذا التساؤل، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم(3-7): استجابات عينة الدراسة نحو العبارات التي تصف الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لتكون ذات مصداقية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتية
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			الاتجاه
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1-تتميز المعلومات المحاسبية بالقدرة على التنبؤ	12	15	1	-	-	4,39	0,56	1
	49,9	53,6	3,6	-	-			موافق بشدة
2-تتميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية عدم التحيز	11	10	3	4	-	4	1,05	4
	39,3	35,7	10,7	14,3	-			موافق
3- تتميز المعلومة المحاسبية بالملائمة	11	14	13	-	-	4,28	0,65	2
	39	50	10,7	-	-			موافق بشدة
4- تتميز لمعلومة المحاسبية بالشمول	7	14	5	2	-	3,92	0,85	5
	25	50	19.7	7,1	-			موافق
5- تتميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الوضوح	6	17	2	3	-	3,92	0,85	5
								موافق

	21,4	60,7	7,1	10,7	-			
6-تصل المعلومات المحاسبية للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب	9	8	6	5	-	3,75	1,10	6 موافق
	32,1	28,6	21,4	17,9	-			
7-المعلومات المحاسبية تمتاز بالمرونة	6	13	4	5	-	3,71	1.01	7 موافق
	21,4	46,4	14,3	17,9	-			
8-**تتميز المعلومات المحاسبية بالموثوقية**	9	13	4	2	-	4,03	0,88	3 موافق بشدة
	32,1	46,4	14,3	7,1	-			
						4	0,86	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Spss17

جدول(3-8):يمثل مقياس ليكارت الخماسي

المجالات	1	2	3	4	5
درجة الاجابة	غ موافق بشدة	غ موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المجالات	(1,8-1)	(2,6-1,81)	(3,4-2,61)	(4,2-3,41)	(5-4,21)

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتضح من الجدول(3-7) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات مصداقية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي إذ بلغ(4)فهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي(3,21-4,20) وهي الفئة التي تشير إلى استجابة

موافق كما هو موضح في الجدول(3-8)، وانحراف معياري قدره(0,86)مما يشير إلى عدم وجود تباين كبير في إجابات أفراد العينة نحو هذا التساؤل.

انطلاقا من نتائج الجدول(3-7) يمكن ترتيب العبارات المشكلة لهذا المحور ترتيبا تنازليا، وهذا حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري التي جاءت به العبارات كما يلي:

1- جاءت العبارة رقم(1) والتي تتمثل في:(تتميز المعلومات المحاسبية بالقدرة على التنبؤ) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر ب(4,39) وتقع ضمن المدى(4,21-5) ويشير إلى الاستجابة موافق بشدة، وبانحراف معياري يقدر ب(0,56)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن خاصية التنبؤ لها دور في مصداقية المعلومات المحاسبية.

2- جاءت العبارة رقم(3) والتي تتمثل في(تتميز المعلومات المحاسبية بالملائمة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب(4,28) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق بشدة، وبانحراف معياري يقدر ب(0,65)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن خاصية الملائمة لها دور في مصداقية المعلومات المحاسبية.

3- جاءت العبارة رقم(8) والتي تتمثل في(تتميز المعلومات المحاسبية بالموثوقية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر ب(4,03) وتقع ضمن المدى(3,41-4,2) ويشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(0,88)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن خاصية الموثوقية لها دور في مصداقية المعلومات المحاسبية.

4- جاءت العبارة رقم(2) والتي تتمثل في(تتميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يقدر ب(4) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(1,05)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن خاصية عدم التحيز لها دور في مصداقية المعلومات المحاسبية.

و لكن يلاحظ أن هناك تشتتا كبيرا نوعا ما في الإجابات عن هذه العبارة، وهذا ما يعكس ارتفاع قيمة الانحراف المعياري لها.

5- جاءت العبارة رقم(4) و(5)والتي تتمثل في(تتميز المعلومات المحاسبية بالشمول)و(تتميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الوضوح) على التوالي في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي يقدر ب(3,92) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(0,85)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن خاصية الشمول والوضوح لها دور في مصداقية المعلومات المحاسبية.

6- جاءت العبارة رقم(6) والتي تتمثل في(تصل المعلومات المحاسبية للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يقدر ب(3,75) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(1,10)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن خاصية الوقتية ضرورية في مصداقية المعلومات المحاسبية.

ولكن نلاحظ أن هناك تشتتا كبيرا نوعا ما في الإجابات عن هذه العبارة، وهذا ما يعكس ارتفاع قيمة الانحراف المعياري لها.

7- جاءت العبارة رقم(7) والتي تتمثل في(المعلومات المحاسبية تمتاز بالمرونة) في المرتبة السابعة متوسط حسابي يقدر ب(3,71) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(01, 0)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية تمتاز بالمرونة.

ولكن نلاحظ أن هناك تشتتا كبيرا نوعا ما في الإجابات عن هذه العبارة، وهذا ما يعكس ارتفاع قيمة الانحراف المعياري.

ثانيا: هل لمصداقية المعلومات المحاسبية دور في اتخاذ القرارات الإدارية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم تحديد التكرارات، النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بهذا التساؤل، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم(3-9): استجابات عينة الدراسة نحو العبارات التي تصف دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:

تساعد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية في :

العبـــــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيبة / الاتجاه
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1-اختيار القرار الإداري الأمثل	9	18	1	-	-	4,28	0.53	2
	32,1	64,3	3,6	-	-			موافق بشدة
2-ترشيد القرار الإداري	10	17	1		-	4,32	0,54	1
	35.7	60.7	3.6		-			موافق بشدة
3- تخفيض مخاطر اتخاذ القرار الإداري	8	16	3	1	-	4,10	0,73	5
	28.6	57.1	10.7	3.6	-			موافق
4- تسهيل اتخاذ القرار الإداري	10	15	3		-	4,25	0,64	3
	35.7	53,6	10.7		-			موافق بشدة

5- اتخاذ القرارات توسعية الرأسمالية	4	15	6	3	-	3.71	0,93	9
	14.3	53.6	21.4	10.7	-			موافق
6-سرعة اتخاذ القرار الإداري	6	13	6	3	-	3.78	0.91	8
	21.4	46.4	21.4	10.7	-			موافق
7-تقييم البدائل المتوفرة حول المشكلة الإدارية	8	18	4		-	4.07	0.60	6
	28.6	64.3	14.3		-			موافق
8-تقييم نتائج القرار الإداري المتخذ	6	16	5	1	-	3.96	0.74	7
	21.4	57.1	17.9	3.6	-			موافق
9-عملية اتخاذ القرار عن طريق إمدادها بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء توقعات مستقبلية	5	13	8	1	1	3.71	0.93	9
	17.4	46.4	28.6	3.6	3.6			موافق
10-تقديم تغذية عكسية لمتخذ القرار	8	18	2	-	-	4,21	0,56	4
	28 .6	64.3	7.1	-	-			موافق بشدة
						3,64	0,71	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Spss 17

يتضح من الجدول(3-9) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المعلومات المحاسبية ذات المصداقية تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي إذ بلغ(3,64)وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي(3,21-4,20) وهي الفئة التي تشير إلى استجابة موافق، وانحراف معياري قدره(0,71)مما يشير إلى عدم وجود تباين كبير في إجابات أفراد العينة نحو هذا التساؤل.

انطلاقا من نتائج الجدول(3-9) يمكن ترتيب العبارات المشكلة لهذا المحور ترتيبا تنازليا، وهذا حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري التي جاءت به العبارات كما يلي:

1- جاءت العبارة رقم(2) والتي تتمثل في:(ترشيد القرار الإداري) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر ب(4,32) وتقع ضمن المدى(4,21-5) ويشير إلى الاستجابة موافق بشدة، وبانحراف معياري يقدر ب(0,54)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية تساعد في ترشيد القرار الإداري.

2- جاءت العبارة رقم(1) والتي تتمثل في:(اختيار القرار الإداري الأمثل) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب(4,28) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق بشدة، وبانحراف معياري يقدر ب(0,53)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية تساهم في اختيار القرار الإداري الأمثل.

3- جاءت العبارة رقم(4) والتي تتمثل في:(تسهيل اتخاذ القرار الإداري) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر ب(4,25) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق بشدة ، وبانحراف معياري يقدر ب(0,64)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية تساعد في تسهيل اتخاذ القرار الإداري.

4- جاءت العبارة رقم(10) والتي تتمثل في:(تقديم التغذية العكسية لمتخذ القرار) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يقدر ب(4,21) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق بشدة، وبانحراف معياري يقدر ب(0,56)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية تساهم في تقديم تغذية عكسية لمتخذ القرار.

5- جاءت العبارة رقم(3) والتي تتمثل في:(تخفيض مخاطر القرار الإداري) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي يقدر ب(4,10) وتقع ضمن المدى(3,41-4,20) الذي يشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(0,73)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية لها دور في تخفيض مخاطر اتخاذ القرار الإداري .

6- جاءت العبارة رقم(7) والتي تتمثل في:(تقييم البدائل المتوفرة حول المشكلة الإدارية) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يقدر ب(4,07) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(0,6)، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية تساهم في تقييم البدائل المتوفرة حول المشكلة الإدارية.

7- جاءت العبارة رقم(8) والتي تتمثل في:(تقييم نتائج القرار الإداري المتخذ) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي يقدر ب(3,96) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(0,74) وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية لها أهمية كبيرة في تقييم نتائج القرار الإداري المتخذ.

8- جاءت العبارة رقم(6) والتي تتمثل في:(سرعة اتخاذ القرار الإداري) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي يقدر ب(3,78) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(0,91) وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية تتميز بسرعة اتخاذ القرار الإداري .

9- جاءت العبارتين رقم(5) و(9)والتي تتمثل كل منهما على التوالي في:(اتخاذ القرارات التوسعية الرأسمالية) و (عملية اتخاذ القرارات عن طريق إمدادها بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء توقعات مستقبلية) في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي يقدر ب(3,71) وتقع ضمن المدى الذي يشير إلى الاستجابة موافق، وبانحراف معياري يقدر ب(0,93) وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن المعلومات المحاسبية ذات المصداقية لها دور إيجابي في القرارات التوسعية الرأسمالية و كذلك لها القدرة على بناء توقعات مستقبلية.

المطلب الثالث: اختبار فرضية الدراسة الميدانية

نسعى من خلال هذا المطلب إلى اختبار صحة فرضية الدراسة الميدانية والتي جاءت كما يلي: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في اتجاه الأساتذة نحو محوري البحث باختلاف الدرجة العلمية والخبرة المهنية، و من التحقق من صحتها أجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) وذلك عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0,05$) وقمنا بتقسيم الفرضية الرئيسية إلى فرضيتين فرعيتين، ولكل فرضية فرعية فرضيتان كما يلي:

1- فرضية العدم (ف0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات إجابات العينة.

2- الفرضية البديلة(ف1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات إجابات العينة.

فإذا كانت قيمة الدلالة ل(ف) المحسوبة أقل أو تساوي(0,05) فإننا نقبل الفرضية البديلة(ف1) ونرفض فرضية العدم (ف0).

وإذا كانت قيمة الدلالة (ف) المحسوبة أكبر من(0,05) فإننا نقبل فرضية العدم(ف0) ونرفض الفرضية البديلة (ف1).

وقبل اختبار الفرضيات لابد من إجراء اختبار التوزيع الطبيعي من أجل معرفة نوع التوزيع الذي تتبعه إجابات أفراد العينة، والذي يتم الحكم عليه من خلال اختبار(كلموغروف سميرنوف)، والذي يتم خلاله مقارنة الدلالات المحسوبة مع(0,05) فإذا كانت:

- الدلالات المحسوبة أكبر من (0,05)، فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتوزع توزيع طبيعي.
- أما إذا كانت الدلالات المحسوبة أقل من(0.05)، فإن إجابات أفراد عينة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول التالي يبين اختبار كلموغروف سميرنوف كما يلي

الجدول رقم(3-10): نتائج اختبار كلموغروف سميرنوف

المحاور	اختبار كلموغروف سميرنوف
المحور الأول	0,887
المحور الثاني	0,781
الدراسة ككل	0,831

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج إحصائي Spss17

انطلاقا من الجدول (3-10) نلاحظ أن الدلالة المحسوبة للدراسة ككل تقدر ب(0,831) وهي أكبر من قيمة (0,05)، وعليه يمكن القول أن إجابات أفراد عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ويتم اختبار الفرضيات عن طريق استخدام الاختبارات المعلمية والمتمثلة في اختبار ت- لعينة1(One Sampal t-Taste) كما يلي:

أولا: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تضمنت الفرضية الفرعية الأولى ما يلي:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأساتذة نحو محور الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات مصداقية.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي وتوصلنا إلى النتائج الملخة في الجدول التالي:

الجدول الرقم(3-11): نتائج تحليل التباين الأحادي بشأن الفروق في درجة الاتجاه الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات مصداقية:

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
درجة العلمية	بين المجموعات	13,012	1,001	13	1,2	0,368	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	11,66	0,833	14			
الخبرة	بين المجموعات	5,58	0,42	13	3,60	0,012	دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	1,66	0,11	14			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Spss17

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول(3-11) والمتعلق بتحليل التباين الأحادي لاتجاهات الأساتذة نحو الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات مصداقية، وفقا للمتغيرات الشخصية التي يتميز بها، يمكننا التوصل إلى ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات الأساتذة نحو محور الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات مصداقية باختلاف متغير الدرجة العلمية(أستاذ، أستاذ محاضر أ، أستاذ محاضر ب، أستاذ مساعد). وذلك لكون قيمة الدلالة المحسوبة (0,368) أكبر من قيمة مستوى الدلالة (0,05) وهذا ما يؤكد أن الأساتذة مهما كانت درجتهم العلمية فإن لهم نفس لاتجاه نحو إجابة هذا المحور.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات الأساتذة نحو محور الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات مصداقية باختلاف متغير الخبرة المهنية (أقل من 6 سنوات، من 6إلى 12 سنة، أكبر من 12 سنة). وذلك لكون قيمة الدلالة المحسوبة (0,012) أصغر من قيمة مستوى الدلالة(0,05) وهذا ما يؤكد أن لخبرة المهنية تأثير في إجابات الأساتذة نحو هذا المحور.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تضمنت الفرضية الفرعية الثانية ما يلي:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأساتذة نحو محور دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية قمنا بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي وتوصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول الرقم(3-12): نتائج تحليل التباين الأحادي بشأن الفروق في درجة الاتجاه نحو دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة(ف)	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
درجة العلمية	بين المجموعات	10,34	0,94	11	1,05	0,452	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	14,33	0,89	16			
الخبرة	بين المجموعات	3	0,27	11	1,027	0,468	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	4,25	0,26	16			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Spss17

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول(3-12) والمتعلق بتحليل التباين الأحادي لاتجاهات الأساتذة نحو دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، وفقا للمتغيرات الشخصية التي يتميز بها ، يمكننا التوصل إلى ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات الأساتذة نحو محور دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية باختلاف متغير الدرجة العلمية(أستاذ، أستاذ محاضر أ، أستاذ محاضر ب، أستاذ مساعد). وذلك لكون قيمة الدلالة المحسوبة(0,452) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة(0,05) وهذا ما يؤكد أن الأساتذة مهما كانت درجتهم العلمية فإن لهم نفس لاتجاه نحو إجابة هذا المحور.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات الأساتذة نحو محور دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية باختلاف متغير الخبرة المهنية(أقل من 6 سنوات، من 6إلى 12 سنة، أكبر من 12 سنة). وذلك لكون قيمة الدلالة المحسوبة(0,468) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة(0,05) وهذا ما يؤكد أن الأساتذة مهما كانت خبرتهم المهنية فإن لهم نفس اتجاه إجابة هذا المحور.

الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية في جامعة المدية واستعملنا الإستبانة كأداة للدراسة، وقمنا باختبار صدقها الظاهري من خلال عرضها على جملة من الأساتذة المحكمين بالكلية، وبعد إجراء التعديلات اللازمة عليها، قمنا بتوزيعها على الأساتذة المختصين في المحاسبة بجامعة المدية.

وبعد ذلك قمنا بتفريغ الاستبانة من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائيSpss17 وإجراء مختلف الاختبارات الإحصائية، التكرارات، النسب المئوية، معامل بيرسون، معامل ألفاكرونباخ، تحليل التباين الأحادي.

حيث توصلنا من خلال معامل الارتباط بيرسون (الصدق البنائي لأداة الدراسة) إلى نتائج ايجابية ودعمناها باختبار ثبات الدراسة بواسطة معامل ألفاكرونباخ الذي بلغت قيمته للدراسة ككل(0,897) وهي قيمة عالية مما يدل على ثبات الاستبانة.

و انطلاقا من عرض و تحليل النتائج الخاصة بالدراسة الميدانية، توصلنا إلى قوة العلاقة بين الإطار النظري و التطبيقي الذي تناولته الدراسة، حيث تؤكد لنا مصداقية المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية.

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن للمعلومات المحاسبية ذات المصداقية لها دورا أساسي في اتخاذ القرارات الإدارية، إلى أنه يتوقف أداء إدارة المؤسسة لوظيفة اتخاذ القرارات على ما يقدمه لها النظام المعلومات المحاسبي، الذي أعطى دعم كبير لمتخذ القرار من خلال تسهيل القيام بمختلف العمليات المحاسبية التي تتم على مستوى المؤسسة، ولذلك لابد من الاهتمام به كمصدر للمعلومات المحاسبية.

و يعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية كذلك لكونها المحرك الرئيسي لإدارة أي مؤسسة و قدرتها على أدائها لوظائفها، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

كما أن عملية اتخاذ القرار تتم عبر مراحل مختلفة تساعد في اتخاذ القرار السليم بطريقة ممنهجة و دقيقة، وذلك انطلاقا من مصداقية تلك المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها من خلال جمع و معالجة البيانات .

بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه استخدام الأساليب الكمية في المعلومات المحاسبية، حيث أعطى للجانب النظري دراسة علمية من خلال ربطها بالأساليب الإحصائية من أجل معالجتها و تصحيحها.

وقمنا بإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال إجراء دراسة ميدانية متمثلة في استبانه المقدمة إلى أساتذة اكاديميين متخصصين في المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة المدية.

- **قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

1-إن للمعلومات المحاسبية دورا هاما و حيويا في اتخاذ القرارات الإدارية.

2-تعتمد الإدارة على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية.

3-تتميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية و عدم التحيز و المصداقية وبدرجة عالية من الوضوح و الثقة.

4-تتوفر المعلومات المحاسبية بشكل دائم لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.

- من خلال النتائج (1،2،3،4) توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الأولى و المتمثلة في:**"المصداقية المعلومات المحاسبة أثر في اتخاذ القرارات الإدارية"**

5-تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية من قبل الإدارة، فإذا توفرت هذه الخصائص فهي تعبر عن مصداقية المعلومات المحاسبية.

- **من** خلال النتيجة الخامسة توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الثالثة و المتمثلة في:" **تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية**"

6-للمعلومات المحاسبية دور إيجابي في سلامة القرارات الإدارية و التشغيلية والإستراتيجية و من ثم نجاح خطط التنمية.

- **من** خلال النتيجة السادسة توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الثانية و المتمثلة في:" **طبيعة القرار تكتيكيا، تشغيليا ، أو إستراتيجيا**"

➢ إقتراحات:

بالرغم من أن نتائج الدراسة كشفت على أن هناك دورا كبيرا للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية إلا أنه و بقصد تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة وفاعلية ذلك الدور في استخدام المعلومات المحاسبية نوصي بما يلي:

1- ضرورة استخدام الموازنات التخطيطية أو التقديرية لأهميتها كأداة لمساعدة الإدارة في مهمتها لاتخاذ القرارات الإدارية.

2- ضرورة توفر خاصية المرونة في المعلومات المحاسبية حتى تكون أكثر مصداقية.

3-التأكيد على دور المعلومات المحاسبية وأهميتها في تفعيل إجراءات الرقابة و التخطيط.

➢ أفاق الدراسة:

ختاما لموضوعنا نرى انه من اجل إفادة غيرنا والتوسع للبحث في الموضوع فانه يمكن التطرق إلى:

1- إجراء دراسة تتناول دور المعلومات المحاسبية ومدى استخدامها في عملية التخطيط والرقابة باعتبارهما أهم الوظائف الإدارية.

2- فعالية التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية.

3- إجراء دراسات تسعى لتحديد معوقات التي تعترض إعداد و توفير المعلومات المحاسبية ملائمة وذات جودة عالية تساعد في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

4-إجراء دراسة حول دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

➢ قائمة المراجع

✓ الكتب :

1-أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة ومطبعة إشعار الفنية للشر و التوزيع، الإسكندرية،1997.

2-أمين السيد احمد لطفي، **إدارة الأعمال باستخدام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، رمل- الإسكندرية،2007.

3-أمل أحمد طعمة، **اتخاذ القرار و السلوك القيادي برنامج تدريبي**، ديبونو للطباعة و النشر، عمان ،2010 .

4-إسماعيل إبراهيم جمعة و آخرون ،**محاسبة إدارية نموذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات** ،دار الجامعة للنشر و التوزيع الإسكندرية، بدون سنة النشر .

5-حسين بلعجوز ، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية،2009.

6-حكمت احمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة** ،مع حالات دراسة مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان- الأدن،1999.

7-حمدى أبو النور السيد عويسى ،**نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري** ،دار الفكر الجامعي للنشر،طبعة1 ،الإسكندرية، 2011.

8-خليل محمد العزاوي،**إدارة اتخاذ القرار الإداري** ، طبعة1، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، سنة 2006.

9-خالد فاشي،**نظام المعلومات التسويقية مدخل اتخاذ القرار**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2014 .

10-دلال القاضي، محمود البياني، **منهجية أساليب البحث العلمي و تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائيspss**، طبعة1، دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن،2007.

11-دلال القاضي، محمود البياني، **منهجية أساليب البحث العلمي و تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائيspss**، طبعة2، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن،2008 .

12-محمد حسين فرج الطائي،**موسوعة كاملة في نظم المعلومات الإدارية** ، زهران للنشر ،عمان، 2001.

13-محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، **تصميم و تشغيل نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة و مطبعة الإشعار الفنية للنشر و التوزيع ،الإسكندرية، 1998.

14-محمد رسلان الجيوسي، **الإدارة علم و تطبيق**، دار المسيرة للنشر و التوزيع وطباعة، طبعة3، عمان –الأردن،2008.

15-محمد الصيرفي، **القرار الإداري و نظم دعمه**،الناشر دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2006.

16-رضوان حلوة حنان و آخرون،**أسس المحاسبة المالية**، طبعة 1،دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان- الأردن، 2004.

17-طلال محمد الجحاوي و آخرون، **أساسيات المعرفة المحاسبية**، طبعة 1، دار اليازوري للنشر و التوزيع،الأردن، 2009.

18-عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان،2006.

19-علي أحمد أبو الحسن، **المحاسبة الإدارية المتقدمة، اتخاذ القرارات، تقارير الأداء، تقييم الأداء**، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة النشر.

20-علي علاونة، محمد عبيدات، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية** طبعة1،كلية إدارة الأعمال،جامعة مؤتة، 2006.

21-علي عبد الهادي مسلم، **تحليل وتصميم المنظمات**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر،2001-2002.

22-فؤاد شيخ سالم،فالح محمد جسن،**الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**،كلية الاقتصاد و التجارة،جامعة الدول العربية،عمان-الأردن،1983.

23-هاشم احمد عطية، **مدخل نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،1999.

24-كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، طبعة1، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،2004.

25-سعيد غالب ياسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، طبعة1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان،2006 .

26-سونيا محمد بكري،إبراهيم سلطان،**نظم المعلومات الإدارية**،الدار الجامعية للنشر و التوزيع،الإسكندرية،2001.

27-يورك بريس، **اتخاذ القرارات، التعليم، التنبؤ، المخاطرة**، مكتبة لبنان للناشرين، طبعة1، 2006.

✓ **المذكرات:**

1:-أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير ،الجامعة الإسلامية- غزّة ، فلسطين، 2006.

2:-بندر بن محمد حسن الزبادي العتيبي، **اتخاذ القرارات و علاقته بكل من فاعلية الذات و المساندة الاجتماعية لدى عينة من المرشحين الطلابيين في محافظة الطائف**، مذكرة ماجيستر ،جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1438 هـ-1493هـ.

3:-بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي و دوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر،2011-2012.

4:-بوخالفة نعيمة، **أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية**،مذكرة ماستر، جامعة المدية-الجزائر،2014-2015.

5:-بوقلية محي الدين، **الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

6:-بسام محمود أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية**،رسالة ماجيستر في المحاسبة و التمويل،غزة،2006.

7:حامد علي، **أثر المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجيستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر،2010-2011.

8:-حجاج مريم، **تكنولوجيا المعلومات و دورها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية**، مذكرة ماستر، جامعة المدية-الجزائر،2015 .

9:- محمد موسى فرج الله، **دور المعلومات المحاسبية قي اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد**، رسالة ماجستر في المحاسبة والتمويل جامعة إسلامية غزة، فلسطين، 2011.

10:-سحار فيصل، **دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2014-2015.

11:-سهيلة شوية،**آلية اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضى على الأداء الوظيفي**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي-الجزائر،2014-2015.

12:-فتيحة كوار، **إدارة المخاطر وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الإدارية**،مذكرة ماستر، جامعة المدية-الجزائر،2014-2015.

13:-ليندة قادري، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي-الجزائر،2014-2015.

14:-نعيم عبابسي، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملائمة و موثوقية معلومات القوائم المالية للمؤسسة**، مذكرة ماستر، جامعة المدية-الجزائر،2016.

15:-شتوح سمية، **أثر القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات**،مذكرة ماستر، جامعة المدية-الجزائر،2016-2017.

16:-شلوش سارة، **دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار**،على المؤسسة الاقتصادية،مذكرة ماستر، جامعة المدية-الجزائر،2014-2015.

17:-وشفون فاطمة، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل دور الحوكمة على المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة المدية-الجزائر،2014-2015.

18:- وفاء بونبال، **أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، شهادة ماستر، جامعة المدية، الجزائر،2014-2015.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير

قسم:

علوم التجارية

السنة الثانية ماستر

تخصص: محاسبة

الاستبيان

السلام و عليكم و رحمة الله و بركاته

في ايطار تحضير مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص محاسبة، نقدم لسيادتكم الفاضلة استبيان تحت عنوان: " **مصداقية المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية** ".الموجه إلى الأساتذة الأكاديميين المختصصين بالمحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية.

لذا نرجو من سيادتكم ملء هذا الاستبيان بدقة و عناية، مع خالص الشكر و التقدير على تعاونكم معنا.

و شكرا

الطالبتين:

بن فرحات مليكة

عمران سومية

2018-2017

المحور الأول:

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

- **الدرجة العلمية:**

أستاذ ☐ أستاذ محاضر أ ☐ أستاذ محاضر ب ☐ أستاذ مساعد ☐

- **سنوات الخبرة:**

أقل من 6 سنوات ☐ من6إلى12 سنوات ☐ أكثر من 12سنة ☐

الجزء الثاني:

المحور الأول: الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لتكون ذات مصداقية

رقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتميز المعلومات المحاسبية بالقدرة على التنبؤ					
2	تتميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية(عدم التحيز)					
3	تتميز المعلومات المحاسبية بالملائمة.					
4	تتميز المعلومات المحاسبية بالشمول					
5	تتميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الوضوح					
6	تصل المعلومات المحاسبية للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب					
7	المعلومات المحاسبية تمتاز بالمرونة					
8	تتميز المعلومات المحاسبة بالموثوقية					

المحور الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:

تساعد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية في:

رقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	اختيار القرار الإداري الأمثل					
2	ترشيد القرار الإداري					
3	تخفيض مخاطر اتخاذ القرار الإداري					
4	تسهيل اتخاذ لقرار الإداري					
5	اتخاذ القرارات التوسعية الرأسمالية					
6	سرعة اتخاذ القرار الإداري					
7	تقييم البدائل المتوفرة حول المشكلة الإدارية					
8	تقييم نتائج القرار الإداري المتخذ					
9	عملية اتخاذ القرارات عن طريق إمدادها بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء توقعات مستقبلية					
10	تقديم تغذية عكسية لمتخذ القرار					

الاستبانة الخاصة بالمحكمين

جامعة المدية

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

الموضوع: طلب تحكيم استبانة

سعادة الدكتور/

يطيب لنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تم تصميمها لأغراض البحث العلمي، بغيت نيل **شهادة الماستر** في العلوم التجارية ، **تخصص: محاسبة،** بهدف جمع المعلومات اللازمة حول موضوع: " **مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية"**، حيث تتمثل الإشكالية في السؤال التالي: **ماهو دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية؟**
خاصة بالأساتذة الاكادميين المتخصصين بالمحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية.

من إعداد الطالبتين: **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:**

✓ **بن فرحات مليكة** **سماي علي**

✓ **عمران سومية**

وقد صممت هذه الاستبانة بناءا على ما جاء في الدراسة النظرية التي قمنا بها، وذلك كي تغطي المحاور الآتية:

- الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات مصداقية؛
- مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية؛

نظرا لما تتمتعون به من كفاءة علمية وخبرة ميدانية في هذا المجال، فقد تم اختياركم للقيام بتحكيم هذه الاستبانة، لذا نأمل أن تطلعوا عليها، وإبراز رأيكم فيها حول الأمور التالية، وذلك بوضع العلامة(X) في المكان المناسب:

- تحديد مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تقع فيه؛
- مدى سلامة الصياغة الأسلوبية للعبارات و وضوحها؛

- تدوين ما ترونه مناسب من اقتراحات وتعديلات، أو حذف بعض العبارات مع الإشارة إليها.

كما نرجو منكم ملء استمارة المعلومات الخاصة بكم، لأهمية ذلك عند إضافتكم إلى قائمة المحكمين للإستبانة.

شاكرين لكم حسن إجابتكم وتعاونكم معنا. وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام.

المعلومات الخاصة بالمحكمين

1-الاسم:.....

2-اللقب:.....

3-المؤهل العلمي:.....

4-جهة العمل:.....

5-عدد سنوات الخبرة:.....

رأي المحكم النهائي في الاستبانة:

.....
.....
.....
.....
.....

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

- **الدرجة العلمية:**

أستاذ ☐ أستاذ محاضر أ ☐ أستاذ محاضر ب ☐ أستاذ مساعد ☐

- **سنوات الخبرة:**

أقل من 6 سنوات ☐ من6إلى12 سنوات ☐ أكثر من 12سنة ☐

الجزء الثاني:

المحور لأول: الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لتكون ذات مصداقية

رقم	العبـــــــــــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتميز المعلومات المحاسبية بالقدرة على التنبؤ					
2	تتميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية(عدم التحيز)					
3	تتميز المعلومات المحاسبية بالملائمة.					
4	تتميز المعلومات المحاسبية بالشمول					
5	تتميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الوضوح					
6	تصل المعلومات المحاسبية للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب					
7	المعلومات المحاسبية تمتاز بالمرونة					

8	تتميز المعلومات المحاسبة بالموثوقية					

المحور الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:

تساعد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية في:

رقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	اختيار القرار الإداري الأمثل					
2	ترشيد القرار الإداري					
3	تخفيض مخاطر اتخاذ القرار الإداري					
4	تيسير(تسهيل) اتخاذ لقرار الإداري					
5	اتخاذ القرارات التوسعية الرأسمالية					
6	سرعة اتخاذ القرار الإداري					
7	تقييم البدائل المتوفرة حول المشكلة الإدارية					
8	تقييم مخرجات (نتائج) القرار الإداري المتخذ					
9	في اتخاذ القرارات					

10	عملية اتخاذ القرارات عن طريق إمدادها بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء توقعات مستقبلية					
11	تقديم تغذية عكسية لمتخذ القرار					

قائمة المحكمين

الإسم	الجامعة
بوعرعار أحمد شمس الدين	جامعة المدية
بولصنام محمد	جامعة المدية
مولوج كمال	جامعة المدية
رميدي عبد الوهاب	جامعة المدية